



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير
تخصص: محاسبة وتدقيق

بغنوان:

واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتوافقها مع المعايير التدقيق الدولية

"دراسة حالة عينة من مدققي الحسابات - ورقلة -"

من إعداد الطالب: زعطوط عزالدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/05/27

أمام اللجنة المكونة من السادة:

بن شنة فاطمة: (أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

بوختالة سمير: (أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

بابنات عبد الرحمان: (أستاذ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير
تخصص: محاسبة وتدقيق

بغنوان:

واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتوافقها مع المعايير التدقيق الدولية

"دراسة حالة عينة من مدققي الحسابات - ورقلة -"

من إعداد الطالب: زعطوط عزالدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/05/27

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ بن شنة فاطمة (الرتبة العلمية-جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ/ بوختالة سمير (الرتبة العلمية- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

أ/ بابنات عبد الرحمان (الرتبة العلمية- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه
أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أُمي الكريمة أطال الله في عمرها
وإلى كل أفراد عائلتي حفظهم الله عز وجل
وإلى كل الأصدقاء الذين أحمل لهم المحبة والتقدير
وإلى كل من كان سببا في نجاحي والمضي قدما
وأخص بالذكر المشرف الدكتور بوختالة سمير.

عز الدين

الشكر والعرفان

أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي وأن قال تعالى: " رب أوزعني أن
أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " ال آية 19 من
سورة النمل

نحمد الله أولا وأخيرا ونشكره شكرا يليق بعظمته وجلاله أن يسر لنا إتمام هذه
الدراسة فله الحمد والثناء.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " بوختالة سمير " على مجهوداته
وتوجيهاته القيمة للرقى بمستوى هذا العمل على أكمل ما ينبغي، فجزاه الله عنا
خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على حسن
المعاملة والاستقبال

وكذلك كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتوافقها مع المعايير الدولية، وفيما يخص المنهج المستخدم فاعتمدت في الجانب النظري على المنهج وصفي اما في الجانب التطبيقي اعتمدت على منهج دراسة حالة (المنهج الاحصائي) من خلال الاستبيان واستخدام برنامج SPSS فلخصت الدراسة الى انه وجود تطابق شبه تام بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية مع ادخال بعض التعديلات فيها، وبه اخرج بفكرة الا وهي ان الجزائر قامت بتبني معايير الدولية كاملة وهذا راجع لاهتمام الجزائر بتطوير مهنة التدقيق ومواكبة باقي الدول.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الجزائرية، معايير التدقيق الدولية، التدقيق

Study summary

Synopsis:

Cette étude vise à connaître l'étendue de l'application des normes d'audit algériennes et leur compatibilité avec les normes internationales, et en ce qui concerne la méthode utilisée, elle s'est appuyée sur l'aspect théorique sur l'approche descriptive, tandis que dans l'aspect appliqué elle s'est appuyée sur l'approche des études de cas (méthode statistique) à travers le questionnaire et L'étude a conclu qu'il existe une correspondance presque parfaite entre les normes d'audit algériennes et les normes d'audit internationales avec l'introduction de certaines modifications, et a émis l'idée que l'Algérie a adopté des normes internationales complètes, et cela est dû à l'intérêt de l'Algérie pour développer la profession d'auditeur et suivre le rythme des autres pays.

Mots clés : Normes Algériennes d'Audit, Normes Internationales d'Audit, audit

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
5	إهداء
6	الشكر
7	الملخص
9	قائمة المحتويات
12	قائمة الجداول
14	قائمة الأشكال
15	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية	
21	تمهيد
21	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمعايير التدقيق الدولية
23	المطلب الأول: الاطار النظري لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية
25	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول معايير التدقيق الجزائرية
37	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)
38	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

قائمة المحتويات:

40	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
42	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
44	تمهيد
44	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية
44	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
45	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
47	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
50	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
60	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
73	خلاصة الفصل الثاني
75	الخاتمة
79	المراجع .
82	الملاحق
89	الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	يوضح التسلسل الزمني لمراحل مهنة التدقيق في الجزائر	(1_1)
21	يوضح معايير التدقيق الجزائرية	(1_2)
24	يوضح حقوق وواجبات المدقق	(1_ 3)
27	يوضح معايير التدقيق الجزائرية ونظيرتها من المعايير الدولية	(1_ 4)
38	يوضح متغيرات الدراسة	(1- 2)
38	يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	(2_ 2)
41	يوضح الصدق الداخلي لفقرات المتغير التابع حسب الأنماط السلوكية اتجاه حماية البيئة	(3-2)
43	يوضح الصدق الداخلي لفقرات المتغير المستقل حسب الأنماط السلوكية اتجاه حماية البيئة	(4- 2)
44	يوضح معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبيان	(5-2)
45	يوضح ثبات استمارة الاستبيان حسب معامل الفا كرونباخ	(6-2)
46	يوضح اختبار التوزيع الطبيعي	(7-2)
48	يوضح مقياس ليكارت الثلاثي المعتمد في الداسة	(8-2)

قائمة الأشكال:

49	يوضح المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها	(9-2)
56	يوضح نتائج تحليل بعد الإصدار الاول	(10-2)
57	يوضح نتائج تحليل بعد الإصدار الثاني	(11-2)
58	يوضح نتائج تحليل بعد الإصدار الثالث	(12-2)
59	يوضح نتائج تحليل بعد الإصدار الرابع	(13-2)
61	يوضح دراسة ابعاد المحور الأول لمعايير التدقيق الجزائية	(14-2)
62	يوضح دراسة المحور الثاني لمعايير التدقيق الدولية	(15-2)
64	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب الجنس	(16-2)
65	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب الفئة العمرية	(17-2)
67	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب فئة المؤهل العلمي	(18-2)
68	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب فئة الخبرة المهنية	(19-2)
69	يوضح نتائج دراسة فقرات المحور الثاني للمعايير الدولية للتدقيق	(20-2)
70	يوضح المقارنة البعدية بين المعيارين حسب الخبرة المهنية	(21-2)

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1_1)	يوضح معايير التدقيق الدولية	13
(2-1)	يوضح الهيئات المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية	19
(1-2)	يوضح توزيع بيانات الدراسة	46
(2_2)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	50
(3-2)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية	51
(4-2)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب	52
(5-2)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	53
(6-2)	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	54
(7-2)	يوضح المتوسط الحسابي للإصدار الرابع لمعايير التدقيق الجزائرية حسب الفئة العمرية	71

المقدمة

مقدمة:

ازدادت أهمية التدقيق في العصر الحديث نتيجة عدة أسباب من أبرزها ظهور شركات المساهمة ونظام الحوكمة واللدان يتطلبان وجود نوع من المصادقية في التقارير والمعلومات المالية المعدة من قبل إدارة المؤسسة، لأنه يعتمد على شرائح مختلفة من المجتمع في قراراتهم وتوجهاتهم، وهذا الأمر الأخير أوجب وجود شخص تقني مستقل يدعي المدقق والذي يتعهد بالالتزام بالقوانين والقواعد الأخلاقية للمهنة من جهة وتوكل له مهنة المصادق على عدالة القوائم المالية من جهة أخرى.

وحتى يقدم المدقق رأيه عن القوائم المالية لا بد من وجود معايير تحكم هذه العملية وفي هذا الإطار قامت المنظمات الدولية والتي من بينها الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار مجموعة من النشرات التدقيق والتي تضمنت معايير التدقيق الدولية والتي من شأنها توفير ممارسات التدقيق على المستوى الدولي، وسعيا للالتحاق بالتطورات الحاصلة بالمهنة قامت العديد من الدول والتي من بينها الجزائر بإصدار معايير تدقيق جزائرية مستوحاة من معايير التدقيق الدولية.

وبالرغم من الإصلاحات العديدة لمهنة التدقيق في الجزائر إلا أنها تبقى تواجه بعض الصعوبات في الجانب العملي نتيجة إلمام التام بالقوانين المنظمة للمهنة من قبل المهنيين أو لقصور المعايير الجزائرية في بعض الجزئيات.

وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

. ما واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في ظل معايير التدقيق الدولية؟

ولعلا من بين الأسئلة الفرعية التي يمكننا طرحها من خلال الإشكالية المذكورة أعلاه ما يلي:

1. ما هو واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

2. ماهي معايير التدقيق الدولية؟

3. ماهي العلاقة بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية؟

☒ الفرضيات:

حرصنا على الإجابة الصحيحة من الإشكالية والأسئلة المطروحة فقدمنا الفرضيات التالية:

. الفرضية الأولى: المعايير الجزائرية للتدقيق متوافقة جزئيا مع نظيرتها الدولية.

. الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ ،

حول وجود ضرورة ماسة لإصدار معايير التدقيق الجزائرية.

تتدرج تحت هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان وهما:

➤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $(\alpha \geq 0.05)$ ، حول وجود

ضرورة ماسة لإصدار معايير التدقيق الجزائرية بالنسبة لمتغير الوظيفة.

➤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $(\alpha \geq 0.05)$ ، حول وجود

ضرورة ماسة لإصدار معايير التدقيق الجزائرية بالنسبة الخبرة.

. **الفرضية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، حول التزام بمعايير التدقيق من قبل المدققين في تقاريرهم.

تندرج تحت فرضية واحدة فرعية هي:

➤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، حول مدى التزام المدققين المدققين بمعايير التدقيق الجزائرية في تقاريرهم بالنسبة لمتغير الوظيفة.

. **الفرضية الرابعة:** يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، حول احتياج المعايير الجزائرية للتدقيق للتطوير والتحسين.

يندرج تحت هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان هما:

➤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، حول احتياج المعايير المحلية للتدقيق للتطوير والتحسين يعزى لمتغير المؤهل العلمي .

➤ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $(0.05 \geq \alpha)$ ، حول احتياج المعايير المحلية للتدقيق للتطوير والتحسين يعزى لمتغير الوظيفة.

☒ أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

1. الاهتمام الشخصي في دراسة الموضوع وهذا لارتباطه بمجال التخصص.
2. رغبة التوسع في مجال معايير التدقيق الجزائرية.
3. الدور الحيوي الذي تلعبه معايير التدقيق الدولية في بناء وتوجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية نظرا لما تمنحه من ثقة وصدق وجودة لهذه القوائم.

☒ أهداف البحث:

- . محاولة التعرف على معايير التدقيق الدولية.
- . محاولة إبراز واقع مهنة التدقيق في الجزائر .
- . محاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى إعادة تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر .

☒ أهمية البحث:

نبرز أهمية البحث في كونه يسمح لنا في التعرف على معايير التدقيق الدولية والوقوف على مختلف العناصر المرتبطة بها، وإبراز واقع مهنة التدقيق في الجزائر وكذا الإصلاحات المنتهجة وأثرها على مهنة التدقيق في الجزائر، وعرض معايير التدقيق التي تم إصدارها، إضافة إلى دراسة تحليلية بين معايير التدقيق الجزائرية والمعايير الدولية المقابلة لها، وذلك بهدف تحديد مدى تطبيق المعايير الجزائرية مع نظيرتها الدولية .

☒ حدود البحث

الحدود المكانية:

. تمت الدراسة في مكتب محافظ الحسابات، وهي صاف محمد للحسابات ورقلة . الجزائر.

الحدود البشرية:

. تم إختيار عينة عشوائية من محافظي الحسابات ورقلة بمختلف رتبهم وأصنافهم.

الحدود الزمنية:

. أجريت الدراسة في شهر أفريل سنة 2025.

فترة الدراسة:

. حددت فترة الدراسة خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2024 . 2025

☒ منهج البحث:

من أجل معالجة موضوعنا والإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين الأول يعتمد في إعداد المنهج الوصفي الذي تم من خلاله تقديم وتوضيح أهم العناصر المرتبطة بالتدقيق والتعرف على البيئة الدولية للتدقيق، وتحديد واقع مهنة التدقيق في الجزائر.

وتم استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل المعايير الدولية، والجزائرية.

☒ صعوبات البحث:

. لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات التي تواجه الباحثين في إنجاز عملهم ومن الصعوبات التي واجهتنا:

- صعوبة جمع جميع المعلومات الخاصة بالموضوع.

- المجال الواسع للموضوع المختار.

- صعوبة الحصول على المراجع.

☒ هيكل البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث كما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعايير التدقيق الجزائرية والدولية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (دراسات السابقة).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية والتطبيقية
لمعايير التدقيق الجزائرية
والدولية

تمهيد:

لقد شهد العالم أزمات عديدة نتج من خلالها إنهيار أسواق عالمية كبرى أدت هذه الأزمات إلى ضرورة إصلاح مهنة التدقيق وإعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تضبط المهنة كما قامت المنظمات والهيئات الدولية إلى إصدار المعايير الدولية للتدقيق والتي تهدف إلى تطوير المهنة بإعطاء نوع من المصداقية والشفافية للقوائم المالية من جهة، وتحسين جودة عملية التدقيق من جهة أخرى.

وكغيرها من الدول سعت الجزائر بالقيام بإصلاحات وتعديلات على مهنة المحاسبة التدقيق أهمها صدور قانون 10-01 المتعلق بالمهن المحاسبية الثلاثة وما تبعه من مراسيم تنفيذية أخرى، وصولاً إلى إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق بداية من شهر فيفري 2016، والغرض من هذه المعايير رفع الأداء المهني لممارسي المهنة في الجزائر ومواكبة التطورات العالمية وأيضاً ضبط مهنة التدقيق في الجزائر.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعايير التدقيق الجزائرية والدولية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمعايير التدقيق الدولية والجزائرية

سنتناول في هذا المبحث ماهية معايير التدقيق الدولية والجزائرية والاطلاع على الإصدارات الجزائرية وعرض معايير التدقيق الدولية كما نعرض في هذا المبحث الهيئات واللجان التي تصدر هذه المعايير كما سنتطرق إلى تطور التدقيق في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية معايير التدقيق الدولية

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول معايير التدقيق الجزائرية

المطلب الثالث: علاقة معايير التدقيق الدولية والجزائرية

المطلب الأول: ماهية معايير التدقيق الدولية

الفرع الأول: مفهوم معايير التدقيق الدولية

أولاً: تعريف معايير التدقيق الدولية

قبل أن نتطرق لمفهوم معايير التدقيق لابد أن نخرج على مفهوم مصطلح التدقيق وأن مفهوم التدقيق والمراجعة والرقابة كلها تحمل نفس المعنى عند الباحثين وفي الكتب والمراجع مع اختلاف يسير بينها فالمراجعة تعني إعادة النظر في الشيء استناداً إلى مرجع، والتدقيق يعني إحكام البحث والتأكد من إجراءات معينة، أما الرقابة فهي تعني الرصد والإشراف على شيء ما وهي تشمل كلا من المراجعة والتدقيق. بالنسبة في الجزائر يطلق على المدقق محافظ الحسابات.

هناك تعريف لمفهوم التدقيق مختلفة وهذا الاختلاف راجع لاجتهادات العلماء والباحثين نذكر أهمها:

التدقيق هو "عبارة عن فحص لكم هائل من المعلومات المتواجدة في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً لمجموعة من الأدلة والقرائن بواسطة إستقصاءات معينة من قبل شخص ذو تأهيل علمي وعملي، يعمل على إضفاء الصبغة الشرعية والصحيحة والسليمة على القوائم المالية الخاصة بفترة زمنية محددة وذلك باتباع والتقييد بمجموعة من المعايير

الموضوعية، وتوصيل نتيجة هذا الفحص لمستخدمي هذا القوائم المالية لتحديد مدى الاعتماد عليها".

معايير التدقيق الدولية تمثل مجموعة من الإجراءات والتدابير والمراحل التي يعتمدها المدقق والتي هي متفق عليها دوليا من أجل العمل على جمع أدلة وقرائن ثبوتية لإبداء الرأي الفني حول عدالة القوائم المالية على أن يقوم بهذه الأعمال شخص مهني مؤهل معتمدا في عمله على نماذج وإرشادات متعلقة بمهنة التدقيق ومحترما ف ذلك المعايير المحلية والقوانين والتشريعات المعمول بها.

ثانيا: الهيئات المصدرة لمعايير التدقيق الدولية:

سنتطرق في هذا الجزء الى أهم الهيئات المصدرة للمعايير وهي:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (CAFI) .
2. لجنة ممارسات التدقيق الدولي (CPAI) .
3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
4. المجلس الوطني للمحاسبة.
5. المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

الفرع الثاني: معايير التدقيق الدولية وأهم خصائصها

أولاً: معايير التدقيق الدولية المتفق عليها:

المجموعة الأولى: المعايير العامة

. يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات المراجعة.

. يجب على المراجع أن يكون مستقلاً في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل.

. يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني

. يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطاً مناسباً وكافياً ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا بطريقة مناسبة وفعالة.

. يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة.

. يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

المجموعة الثالثة: معايير إبداء الرأي

. يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها⁴.

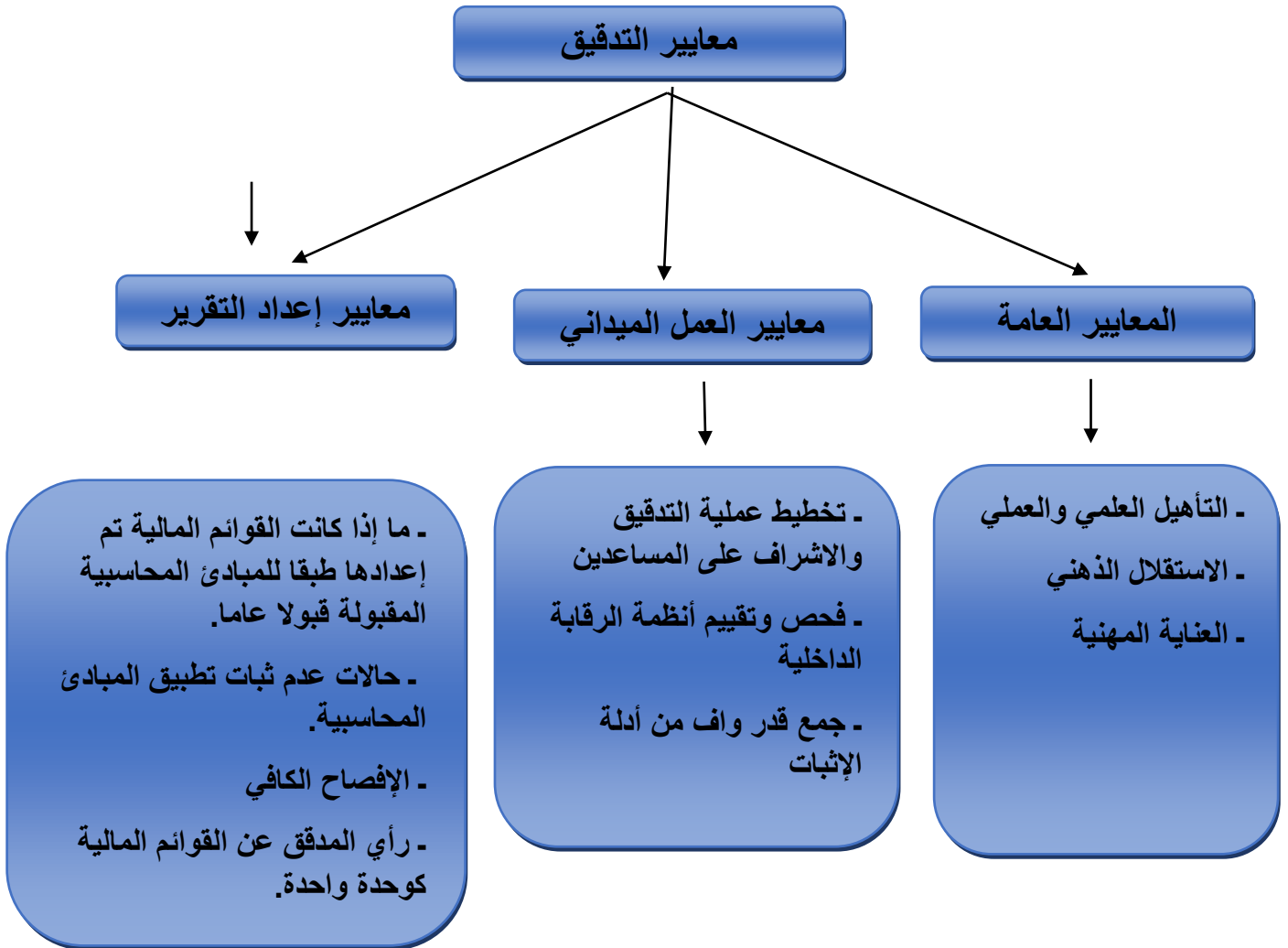
. يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة بالفترة السابقة.

. يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك⁵.

. يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة، يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص وطبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، كتاب المراجعة وتدقيق الحسابات، الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 02-2023، ص 37-38

الشكل رقم (1.1) : يوضح معايير التدقيق الدولية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

ثانيا : أسباب إصدار معايير التدقيق الدولية

تهدف المعايير الدولية إلى توفير التوافق والانسجام بين ممارسة المهنة عبر الدول، حيث أن تطبيقها من شأنه أن يسهل من تدقيق القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات ويعزز من الثقة في التعامل بأسواق رأس المال الدولية.

ولعل أهم أسباب إصدار معايير التدقيق هي:

- . تخفيف احتمالات حدوث المشاكل المتوقعة عند تدقيق القوائم المالية الموحدة للشركات الدولية المتعددة الجنسيات.
- . تسهيل إجراء المقارنات بين القوائم المالية والحصول على نتائج دقيقة وفعالة مادامت المعايير المستخدمة موحدة عبر العالم.
- . توفير سمة المرونة والموثوقية للمهنة بحيث تجعلها قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لأسواق رأس المال والمتعاملين فيها.
- . تفيد معايير التدقيق الدولية مستخدمي القوائم المالية خاصة منهم المستثمرون الذين يعتمدون عند اتخاذ قراراتهم على الاعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم على الظروف البيئية المحلية.
- . وجود معايير التدقيق الدولية يؤدي الى زيادة اطمئنان الدول الصناعية الى صحة النتائج التي تعرضها القوائم المالية في الشركات الموجودة بالدول النامية، ومن ثم إجراء المزيد من العمليات الاستثمارية في هذه الدول.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول معايير التدقيق الجزائرية.

الفرع الأول: تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر

سنتطرق في هذا المحور إلى تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر، وذلك بعرض التطور التاريخي الذي مس قوانين وتشريعات مهنة التدقيق بالجزائر، والهيئات المهنية المنظمة له.

أولاً: التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الجزائر

يعرض هذا الجدول التسلسل التاريخي لمهنة التدقيق مع ذكر القوانين والمراسيم التي مرت بها المهنة في الجزائر بعد الاستقلال، مروراً بالإصلاحات التي قامت بها الدولة بهدف الانفتاح على العالم الخارجي وصولاً إلى ما هي عليه اليوم⁸.

الجدول رقم (1.1): يوضح التسلسل الزمني لمراحل مهنة التدقيق في الجزائر

الفترة الزمنية	القوانين	المضمون	مميزات الفترة
1962-1969	اتفاقيات إيفيان القوانين الفرنسية	مراقبة الحسابات للوقوف على صحتها	. ضعف المهنة . التبعية للقوانين الرسمية
	الأمر 69. 107 المؤرخ في 1969/12/31	قرار تعيين محافظ الحسابات من طرف وزير المكلف بالمالية	. نقص التنظيم والكفاءات . احتكار الدولة للمهنة

بن قارة ايمان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس معايير المراجعة الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2021، 2022، ص 7
عكاشة حياة، واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق، ملتقى وطني يوم 19 نوفمبر 2002، جامعة قسنطينة

1970-1979	المرسوم 173.70 المؤرخ في / 11/ 1970 13	تم التحديد الصريح لمهام وواجبات محافظ الحسابات	. لا تزال المهنة تحت وصايا الدولة
	الأمر 82.71 المؤرخ في 1971/12/29	تنظيم مهنة محافظ الحسابات وضبط الممارسة المهني لها	. لا تزال المهنة تعاني من النقص وسوء في التنظيم
	الأمر 25.75 المؤرخ في 1975/04/29	متعلق بالمخطط الوطني المحاسبي	
1980-1999	القانون التوجيهي 01.88 المؤرخ 1988/01/12	فتح المجال أمام المهنيين المستقلين لمزاولة مهنة محافظ الحسابات	زوال احتكار الدولة ووصايتها على المهنة
	الأمر 08.91 المؤرخ في 1991/04/27	تنظيم مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال إنشاء المصف الوطني	. تطور ملحوظ في ممارسة المهنة
	المرسوم التنفيذي 96. 318 المؤرخ في 1996/09 /25	تضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة	. أصبحت المهنة مستقلة وحيادية وحررة لمن تتوفر فيهم الشروط . مرجعية المهنة لم تتغير نحو المعايير الدولية للتدقيق

المرسوم التنفيذي 01. 421 المؤرخ في 2001/12/20 القانون 01.10 المؤرخ في 2010/06/29 المراسيم من 24.11 إلى 32.11 المؤرخ في 2011/2 المرسوم التنفيذي 202.11 المؤرخ في 2011/06/26 المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/14	حدد تشكيل مجلس النقابة للمهنة وضبط اختصاصاته وقواعد عمله.	. اضطراب كبير في ممارسة المهنة
	تتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلة الوزارة المالية لتنظيم ومتابعة المهنة.	. إنهاء الطابع الحر للمهنة وإعادة إخضاعها لوزارة المالية . لا تزال الفوضى وسوء التنظيم يعم المهنة.
	تضمنت تفسيرات للقانون 01.10 لتنظيم المهنة.	. إصدار 16 معيار جزائرية لتدقيق
	حدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها.	
	الإصدار الأول لمعايير التدقيق الجزائرية.	

2000- إلى يومنا هذا

المصدر: عائشة حياة واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل الاعتماد على المعايير الدولية

للتدقيق، ملتقى وطني يوم 19 نوفمبر 2002، جامعة قسنطينة

ثانيا: الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر

يسهر على تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر عدة هيئات لكل واحدة صلاحيات ومهام موكلة لها حددت بنص قانون 10.01 المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وذلك تحت وصاية وزارة المالية، نعرضها في التالي:

1. المجلس الوطني للمحاسبة:

ينشأ المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.

يضم المجلس ثلاثة أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، أما تحديد باقي تشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيره تتم عن طريق التنظيم.

تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة لجان متساوية الأعضاء تحدد تشكيلتهم وصلاحياتهم

من قبل تنظيم هذه اللجان هي:

. لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية.

. لجنة الاعتماد.

. لجنة التكوين.

. لجنة الانضباط والتحكيم.

. لجنة مراقبة النوعية.

2. المصف الوطني للخبراء المحاسبين:

يعد المصف الوطني للخبراء المحاسبين من بين الهيئات المستحدثة بموجب قانون 10.

01 سالف الذكر، والمشفرة على مهنة التدقيق خاصة منها التعاقدية منه، حيث جاء في

نصه:

ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية

للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منهم بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين

المادة 03 04، المرسوم التنفيذي رقم 26 - 11 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و صلاحياته

أو المعنويين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد، حسب الشروط التي يحددها القانون:

وذلك بعد حل المنظمة الوطنية التي كانت تشرف على المهن الثلاث الى ثلاث هيئات كل واحدة منها تشرف على مهنة، ولقد حدد المرسوم 11.25 تشكيلة صلاحيات وقواعد سير المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين.

3. الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات :

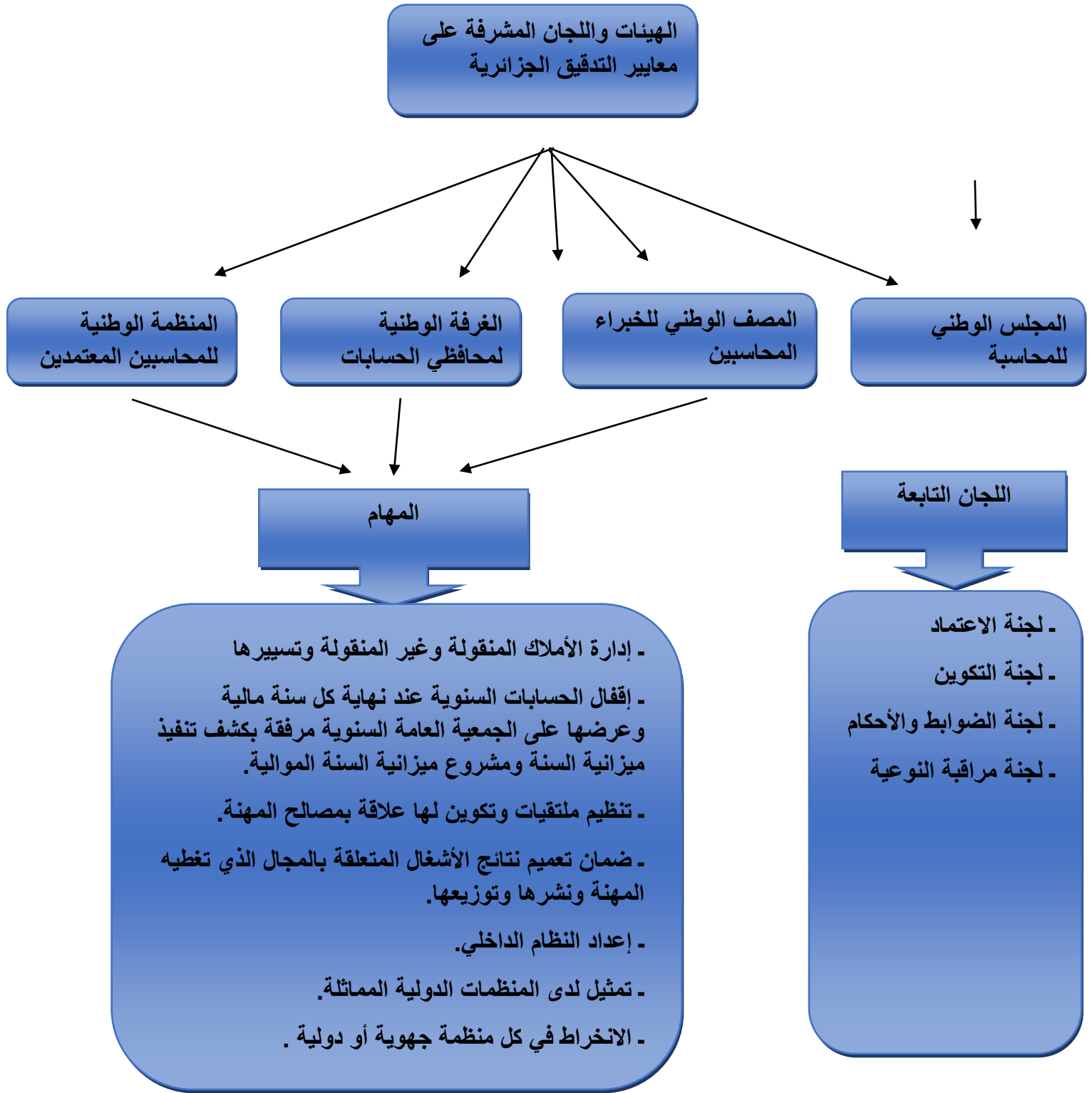
تعد الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أحد أهم الهيئات المستحدثة والمشرفة على مهنة التدقيق في صورة محافظة الحسابات، وتعتبر هذه الأخيرة أهم مهنة تمثل التدقيق الخارجي في الجزائر، وخاصة منها التدقيق القانوني.

تم إنشاء الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب أحكام المادة 14 من القانون رقم 01.10 والتي تنص على أنه تنشأ غرفة وطنية لمحافظي الحسابات تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات حسب الشروط التي يحددها القانون، وقد حدد المرسوم 11 26، تشكيلة صلاحيات وقواعد سير الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

4. المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين :

هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية يضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والمؤهلين لممارسة مهن محاسب معتمد.

الشكل رقم (1.2): يوضح الهيئات المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

الفرع الثاني: إصدارات وأسباب معايير التدقيق الجزائرية

أولاً: إصدارات معايير التدقيق الجزائرية:

تبنّت الجزائر عدة إصلاحات في مهنة المحاسبة والتدقيق ومن بين هذه الإصلاحات إصدار مجموعة من معايير التدقيق الجزائرية، الهدف منها تنظيم وضبط مهنة التدقيق ف الجزائر حيث تم إصدارها من قبل المجلس الوطني للمحاسبة التابع لوزارة المالية، حيث تم إصدار 16 معيار موزعة على أربعة مجموعات كل مجموعة تضم أربعة معايير وهي كالتالي:

1. الإصدار الأول: يتمثل في المقرر رقم: 002 المؤرخ في 2016/02/04 يتضمن المعايير التالية:

(المعيار رقم 210، المعيار رقم 505، المعيار رقم 560، المعيار رقم 580) (المعيار رقم 210، المعيار رقم 505، المعيار رقم 560، المعيار رقم 580) ..

2. الإصدار الثاني: يتمثل في المقرر رقم: 150 المؤرخ في 2016/10/11 يتضمن المعايير التالية:

(المعيار رقم 300، المعيار رقم 500، المعيار رقم 510، المعيار رقم 700).

3. الإصدار الثالث: يتمثل في المقرر رقم: 23 المؤرخ في 2017/03/15 يتضمن المعايير التالية:

(المعيار رقم 520، المعيار رقم 570، المعيار رقم 610، المعيار رقم 620).

4. الإصدار الرابع: يتمثل في المقرر رقم: 77 المؤرخ في 2018/09/24 يتضمن المعايير التالية:

(المعيار رقم 230، المعيار رقم 501، المعيار رقم 530، المعيار رقم 540).

والجدول التالي يلخص المعايير الصادرة

الجدول رقم (2.1): يوضح معايير التدقيق الجزائرية

الرقم	اسم المعيار	مجال تطبيقه
210	اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة أو الأشخاص القائمين على الحكم مع المؤسسة حول أحكام مهنة التدقيق
505	التأكيدات الخارجية	يعالج استعمال المدقق للتأكيدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة ذات دلالة ومصادقية
560	الأحداث اللاحقة	يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوفات المالية
580	التصريحات الكتابية	يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوفات المالية
300	تخطيط تدقيق الكشوفات المالية	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوفات المالية
500	العناصر المقنعة	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز تنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة

510	مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية
700	تأسس الرأي وتقرير التدقيق للكشوفات المالية	يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوفات المالية
520	الإجراءات التحليلية	يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها
570	استمرارية الاستغلال	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوفات المالية بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوفات المالية
610	استخدام أعمال المدققين الداخليين	يعالج هذا المعيار شروط استخدام أعمال المدققين الداخليين من طرف المدقق الخارجي
620	استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عند استعانهه بخبير معين من طرفه
230	وثائق التدقيق	يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق الكشوفات المالية
501	العناصر المقنعة اعتبارات خاصة	يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة وكافية
530	السير في التدقيق	يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي وغير الإحصائي لتحديد واختبار العينات

540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية
-----	--	---

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع المجلس الوطني المحاسبة

يوضح الجدول أعلاه معايير التدقيق الجزائرية والمتمثلة في 16 معيار، تم صدورهما بداية من سنة 2016 إلى غاية أواخر سنة 2018

ثانيا: أسباب صدور معايير التدقيق الجزائرية:

من أهم الأسباب التي دفعت بالدولة الجزائرية لإصدار معايير للتدقيق ما يلي:

. الإصلاح المحاسبي وتبني النظام المحاسبي المالي والذي توافق بصورة كبيرة مع معايير المحاسبة الدولية، مما أدى إلى ضرورة تكيف مهنة التدقيق المحلية مع معايير التدقيق الدولية

. سد الاحتياجات في مهنة التدقيق من معايير تعطي جوانب القصور وتتماشى مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

. عدم وجود نص قانوني يلزم مدققي الحسابات في الجزائر على تطبيق معايير التدقيق الدولية وبالتالي فإن إصدار المعايير الجزائري للتدقيق سوف يلزم مدققي الحسابات بتطبيق هذه المعايير الأمر الذي يساهم في زيادة جودة عملية التدقيق الخارجية.

. الحاجة إلى مراعاة تعميم معايير التدقيق الصادرة عن الدورات التدريبية التي تنظمها مهنة المحاسبة.

ثالثا: أهمية صدور معايير التدقيق الجزائرية:

- تتمثل أهمية إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق فيما يلي:
- . تعمل على جعل مهنة التدقيق تتمتع بكيان مستقل.
- . تقييم وتحديد عمل المدقق فيما إذا اتبع هذه المعايير أم لا.
- . تحدد الصفات التي يجب أن يتمتع بها المدقق.
- . يعتمد عليها المدقق لتنفيذ عماله بصورة جيدة.
- . تعتبر بمثابة مقاييس أو قواعد يلتزم بها المدقق لتحقيق أهداف مهنة التدقيق.
- . تمثل أهدافا للمستوى المهني الذي يجب الوصول إليه بالنسبة للطلبة الذين يرغبون في مزاول مهنة التدقيق.

رابعا: حقوق وواجبات المدقق الجزائري

المدقق شخص له حقوق كما له واجبات عليه القيام بها ويتحمل مسؤولية كبيرة اتجاه هذه الواجبات لأن مهنة المدقق مهنة دقيقة وصعبة، فيجب أن يقوم بعمله كما يجب لكي لا تكون عليه في المستقبل أي جنحة أو جناية ويكون محافظ بالخصوص على الأمانة المهنية.

الجدول رقم (1.3): يوضح حقوق وواجبات المدقق

حقوق المدقق	واجبات المدقق
. حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات . حق في الاستفسار والسؤال عن كافة البيانات والإيضاحات من المديرين . حق حضور الجمعية العامة . حق في دعوة الجمعية العامة للإنقاذ وذلك في حالات الاستعجال	. أن يقدم الاقتراحات التي يراها صالحة لحسن سير الشركة . التحقق من قيام الأصول والخصوم . التحقق من أن المؤسسة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة . فحص حسابات الشركة والتحقق من القيود

خامسا: المخاطر التي تواجه مهنة التدقيق في الجزائر

أولاً: تعريف مخاطر التدقيق: يقصد بها مخاطر قيام المدقق بإبداء رأي غير ملائم عندما تكون البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية إذ تتكون مخاطر التدقيق من ثلاثة عناصر هي:

أ . **مخاطر الرقابة:** قابلية حدوث خطأ جوهري في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي، يؤثر عندما تندمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من

دون أن تمنع أو تكتشف وتصحح في الوقت المناسب، من قبل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية¹⁴.

ب . مخاطر الاكتشاف:

أي عدم اكتشاف إجراءات المدقق التحقيقية لوجود خطأ في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة، قد تكون جوهرية بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى.

ت . المخاطر الملازمة

تعني قابلية حدوث خطأ مادي إلى رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات عالقة.

المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية والدولية

الفرع الأول: الفرق بين المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية للتدقيق

أولا يجب الإشارة الى النقطة الرئيسية التي تشترك فيها المعايير الدولية للتدقيق مع المعايير الجزائرية للتدقيق، كون هذه الأخيرة لا تختلف عن المعايير الدولية للتدقيق لا شكلا ولا مضمونا، فقد قامت الجزائر بتبني المعايير الدولية للتدقيق، كما وترجمتها للغة الرسمية دون إضافة أي تعديلات عليها، أما نقاط الاختلاف فالمعايير الجزائرية للتدقيق تكتسي الطابع المحلي يتم إصدارها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة وبالضبط من طرف لجنة التقييس والممارسة المهنية، وضعت في شكل غير متسلسل لأنها جاءت حسب الحاجة الى تطبيقها في الواقع المهني، وكذا حسب درجة استيعاب المعيار من

الدكتورة زاهرة توفيق سواد-مراجعة الحسابات والتدقيق، الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 137-138

ملتقى علمي وطني، واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2018

طرف المدققين، فالجزائر لم تتبنى كل المعايير نظرا لوجود البعض منها لا يستجيب لمتطلبات البيئة المحلية، أما المعايير الدولية للتدقيق فهي تكتسي الطابع الدولي، جاءت لتوحيد الممارسات المهنية للتدقيق بين الدول وتقليل التفاوت بينهما، يتم إصدارها من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين وبالضبط من طرف مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي وهي موضوعة في شكل مجموعة مرتبة متسلسلة ومتناسقة.

الفرع الثاني: المعايير الجزائرية للتدقيق ونظيرتها من المعايير الدولية

الجدول رقم (4.1): يوضح معايير التدقيق الجزائرية ونظيرتها من المعايير الدولية

المعايير الدولية للتدقيق		المعايير الجزائرية للتدقيق	
رقم المعيار	اسم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار
21	اتفاق حول احكام مهام التدقيق	210	الموافقة على شروط التكاليف
505	التأكيدات الخارجية	05	المصادقات الخارجية
560	أحداث تقع بعد اقفال الحسابات	560	الاحداث اللاحقة
580	والاحداث اللاحقة	580	الإقرارات الخطية
	التصريحات الكتابية		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة بنونة حليلة (2017 . 2016) (دراسة معايير المراجعة الدولية

ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني)

يهدف هذا البحث إلى معرفة المدى الممكن لمراجع الحسابات في الجزائر بالالتزام بمعايير المراجعة الدولية، كما تهدف إلى عرض معايير محل الدراسة وتبيان دورها وأهميتها إضافة لذلك تقييم واقع مهنة المراجعة والوقوف على واقع المراجعة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن معايير المراجعة الدولية عبارة عن أداة لتقليل التفاوت في الممارسات المعنية على المستوى الدولي يجب على المراجع أن يحتذي بها.
- ممارسة المهنة في الجزائر ليست بعيدة كل البعد عن الممارسة الدولية خاصة بعد إصدار معايير المراجعة الجزائرية

2. دراسة سميحة عبد الله محجوبي . غنية حمري (2017 . 2016) (

دراسة معايير المراجعة الدولية وإمكانية تطبيقها في الجزائر)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية في الجزائر، كما هدفت إلى التعريف بمعايير المراجعة الدولية وإعطاء صورة على تطور الواقع المهني للمراجعة في الجزائر، والوقوف على مهنة مراجع الحسابات.

توصلت الباحثتين إلى النتائج التالية:

• معايير المراجعة الدولية جاءت بناء على الحاجة إليها بالتوازي مع التطورات الاقتصادية العالمية

• معايير المراجعة الدولية عبارة عن قواعد وأنماط يجب على المراجع أن يحتذي بها.

3. مقال خلايفة إيمان . جاوحدو رضا (التدقيق الخارجي في الجزائر بين

منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية)

يهدف هذا المقال حول معرفة ما هو واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، كما يهدف المقال للتعريف بمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، عرض ملخص معايير التدقيق الدولية والجزائرية، ومعرفة على أي معايير تدقيق يعتمد التدقيق الخارجي في الجزائر أو الدولية.

أهم النتائج المتوصل إليها هي:

- مزاولي مهنة التدقيق في الجزائر هم محافظي الحسابات
- الهيئات المشرفة على التدقيق الخارجي في الجزائر هم المجلس الوطني للمحاسبة

4. دراسة محمد الأمين حاج عاشور بن سالم بوسماحة (2017 . 2018)

(معايير التدقيق الجزائرية وأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الجزائرية من طرف المهنيين، كما تهدف إلى الوقوف على الجديد الذي جاءت به معايير التدقيق الجزائرية في ظل الإصلاح المحاسبي المالي، وأثر تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق على جودة المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في القوائم المالية المستخدمة، وتقييم مدى ملائمة معايير التدقيق الدولية ومتطلبات البيئة الجزائرية، وكذا تسليط الضوء على ما قدمته معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

النتائج المتوصل إليها هي:

- استخدام معايير التدقيق الجزائرية يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية
- معايير التدقيق الجزائرية ملائمة للبيئة الاقتصادية الجزائرية
- معايير التدقيق الجزائرية لها تأثير كبير في مصداقية مراجع الحسابات

5. دراسة صليحة بوسليماني، محمد طويلب (توفيق معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية) مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، الجزائر، 2020

تهدف المعايير الدولية للمراجعة إلى تقليل التفاوت بين ممارسات المهنيين عبر العالم، لذا توجب على كل دولة أن تطمح لاحتلال مكانة عالمية وأن تتبنى هذه المعايير التكيف معها ومنه تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المعايير المراجعة الجزائرية ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توضح المعايير الجزائرية لتدقيق المنهجية القانونية لعملية التدقيق الواجب إتباعها في الجزائر
- معايير المراجعة الدولية جاءت لضبط عما المراجعين وتوجيههم للعمل بصورة أكثر مثالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1. (Robert Russey)The development of International standard on auditing

تمحورت هذه الدراسة في مدى الاستفادة من استخدام المعايير الدولية والمراجعة في تنظيم وضبط الأنواع المختلفة من العمليات المالية والاقتصادية التي حدثت داخل الأسواق المالية، كذلك بيان الدور الفاعل للإصدارات المختلفة من قبل الاتحاد الدولي المحاسبي لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتنظيم أداء ممارسيها، كما هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة إيجابا في زيادة مستوى الاعتماد والتصديق بعملية التطبيق لما تضمنته معايير المراجعة الدولية.

نتائج الدراسة المتوصل إليها.

- التعرف على أهم الأساليب والبرامج التي من شأنها تأكيد عملية التصديق بفائدة المعايير.
- التعرف على الدور الجوهري لتطوير معايير المراجعة الدولية وأهمية الالتزام بقواعد محددة لمقابلة أي متطلبات المهنة أو الجمهور وخلق نوع من الاستقرار داخل الأسواق المالية.

2. auditing framework in the PeoPle's rePublic of china and the international auditing Guidelines Guidelines

" Gin chong"

تمحورت هذه الدراسة في التغيرات والتطورات المتلاحقة في المجال الاقتصادي والمالي للصين وزيادة الاستثمارات الحالية التأثير الواضح لإعادة النظر بشأن تطوير وتحديث

النظام المحاسبي والمالي للدولة ليتواءم ويتفق مع الممارسات والإصدارات الدولية المختلفة والمرتبطة بمهنة

المحاسبة والمراجعة وتوفير كل المتطلبات والمقومات الأساسية اللازمة لتطوير وتحديث المهنة وتحسين نوعية المعايير للجمهور المحاسبي القانوني في الصين.

نتائج الدراسة المتوصل إليها:

- التزايد المتسارع في عدد من المشروعات الخاصة وزيادة حجم الاستثمارات الخارجية في الصين مما يتطلب نوع من التطوير والتحديث للنظام المالي لغرض الإصلاح الاقتصادي ومواكبة المتطلبات.
- التطور في سوق الأسهم المالية وتأثيره لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة تطوير بيئة مهنة المراجعة.

الجدول رقم (1 5): مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
تمت في بيئة عربية وأجنبية من السنوات 2016 . 2020 حيث شملت الأماكن التالية: الجزائر، الواد، الصين.	أجريت خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2025/2024 بالنسبة للحدود المكانية مكتب الصاف للحسابات ورقلة .	من حيث الزمان والمكان
ركزت مختلف الدراسات على عينات عشوائية.	ركزت في دراستي على العينة عشوائية من مدققي الحسابات بمختلف رتبهم .	من حيث العينة
استخدمت معظم الدراسات الاستبيان فقط في حين اعتمدت دراسة باللغة العربية المقابلة والملاحظة.	استخدمت في دراستي المنهج الاحصائي من خلال الاستبيان فقط واستخدام SPSS	من حيث منهج الدراسة
هدفت معظم الدراسات الى معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الجزائرية من طرف المهنيين وتوافقها مع المعايير الدولية.	تهدف دراستي الى الوقوف على مدى تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتوافقها مع المعايير الدولية.	من حيث الهدف

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم المفاهيم والمصطلحات النظرية لمفهوم معايير التدقيق الجزائرية ونظيرتها الدولية في المبحث الأول من خلال واقع تطبيق معايير الجزائرية في ظل معايير التدقيق الدولية.

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة حول الموضوع التي تصب في نفس المجال مع دراستنا، والتي نتناول أهم الجوانب المتمثلة في إشكالية الدراسة وفرضياتها. أهدافها وأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لواقع
تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في ظل
معايير التدقيق الدولية
عينة من مدققي الحسابات . ورقة .

تمهيد:

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتكملة للجانب النظري الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول وللإجابة على الإشكالية الرئيسية سنتناول من خلال هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع وذلك من خلال إجراء دراسة حالة لعينة من مدقي الحسابات . ورقة . عن طريق توزيع استمارة استبيان.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

. في المبحث الأول يتم التطرق إلى: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة.

. وفي المبحث الثاني يتم التطرق إلى: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية.

يتضمن هذا المبحث الطريقة المعتمدة في الدراسة الميدانية، بما فيها من تقديم العينة وعرض منهج الدراسة، بإضافة إلى الأدوات التي استخدمناها في جمع البيانات ومعالجتها من أدوات إحصائية وبرامج.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول: منهج الدراسة

يوضح المنهج الخطوات التي يعتمد عليها الباحث في دراسته للوصول إلى النتائج والأهداف الموضوعية، ويمثل المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة ما أو موضوع معين بهدف التعرف على أسبابها وتقديم حلول لها، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا سوف نعتمد على المناهج التالية:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي:

والذي يمكن بواسطته جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة ووصف النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها وتفسيرها، كما تم الاعتماد في الجانب الميداني على أداة الإستبيان من أجل جمع البيانات.

ثانياً: المنهج الإحصائي:

والذي يمكننا من إختبار صحة الفرضيات باستعمال الأساليب والأدوات الإحصائية في تحليل البيانات، ليقم واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتوفيقها مع المعايير الدولية بورقلة، وذلك من خلال عينة من مدققي الحسابات.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

الجدول رقم(2_1): يوضح متغيرات الدراسة

المتغيرات	
المتغير المستقل:	معايير الدولية للتدقيق
المتغير التابع:	واقع تطبيق معايير الجزائرية للتدقيق

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على الدراسات السابقة.

الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.

أولاً: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين، خبراء محاسبين، وأساتذة جامعيين.

2. عينة الدراسة:

قمنا بتوزيع الاستبيان بالطريقة الورقية حيث تم توزيع 33 استبيان وتم استرجاع 25 استبانة ومنها 3 ملغاة.

الجدول رقم (2_2): إحصائيات الإستبيانات الموزعة والمسترجعة على العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستثمارات الموزعة	40	%100
عدد الاستثمارات المسترجعة	32	% 80
عدد الاستثمارات الملغاة	08	%20

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة.

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS عن طريق تفريغ بيانات قوائم الاستبيان في Excel ونقلها مباشرة إلى SPSS وهذا للتوصل على ما يلي:

1_ مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازلياً.

مصفوفة الارتباطات سيبرمان لمعرفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

3_ تحليل الانحدار المتعدد لإختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

4_ تحليل التباين الأحادي (ANOVA One Way) للإختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

في موضوع بحثنا هذا سيتم الإعتماد على الإستبيان بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

حيث خصص الإستبيان لمعرفة واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائية وتوافقها مع معايير التدقيق الدولية.

القسم الأول: يتعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة موظفي محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين، خبراء محاسبين، وأساتذة جامعيين بورقلة مثل (الجنس، العمر، المنصب المشغول، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية)

القسم الثاني: يتعلق بمحاور الاستبيان

المحور الأول: تتضمن 4 أجزاء:

الجزء الأول: يتضمن 9 عبارات تتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق بالإصدار الأول.

الجزء الثاني: يتضمن 9 عبارات تتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق بالإصدار الثاني

الجزء الثالث: يتضمن 8 عبارات تتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق بالإصدار الثالث

الجزء الرابع: يتضمن 8 عبارات تتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق بالإصدار الرابع

المحور الثاني: تتضمن جزء واحد

الجزء الأول: يتضمن 6 عبارات تتعلق بالمعايير الدولية للتدقيق

وللإجابة على العبارات الخاصة بالقسم الأول والثاني في الاستبيان تم الاعتماد

على مقياس ليكارت الثلاثي، كما يلي:

_ غير موافق تعطى لها 1 درجة.

_ محايد تعطى لها درجتان.

_ موافق تعطى لها 3 درجات.

وحسب الدراسات السابقة يقسم مقياس " ليكارت الثلاثي " كما هو موضح كما يلي:

_ صنف إجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة:

يتم تحديد اتجاه إجابات المستجوبين من خلال استخدام الترتيب لخيارات مقياس ليكارت

الثلاثي، حيث عندنا عدد المجالات = 2، وعدد الخيارات = 3، وعليه $0,66 = 3/2$ إذا:

صدق أداة الاستبيان

أ- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: بعد القيام بالإجراءات المتعلقة ببناء الاستبيان وتحكيمه وتوزيعه نسعى من خلال هذا العنصر للتأكد من الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان، حيث تم حساب درجة ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الذي تنتمي إليه، وللقيام بهذا الاختبار قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون، بين درجة كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات هذا المحور.

-بالنسبة لفقرات واقع تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق:

الجدول رقم (2-3) : يوضح الصدق الداخلي لفقرات المتغير التابع حسب الأنماط السلوكية اتجاه حماية البيئة

المجال	الرقم	المحاور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
المعايير الجزائرية للتدقيق	الإصدار الأول	1	إتفاق حول أحكام مهنة التدقيق	0,349
	2	التأكيدات الخارجية	0,674**	0,000
	3	الأحداث اللاحقة	0,656**	0,000
	4	التصريحات الكتابية	0,518**	0,002
		درجة ارتباط الإصدار الأول بالمعايير الجزائرية للتدقيق	0,403*	0,022

0,003	0,505**	تخطيط تدقيق الكشوفات المالية	5	الإصدار الثاني
0,001	0,571**	العناصر المقنعة	6	
0,087	0,307	مهام التدقيق الأولية	7	
0,006	0,473**	تأسيس رأي وتقرير التدقيق	8	
0,030	0,384*	درجة ارتباط الإصدار الثاني بالمعايير الجزائرية للتدقيق		
0,000	0,778**	الإجراءات التحليلية	9	الإصدار الثالث
0,004	0,495**	استمرارية الاستغلال	10	
0,009	0,457**	استعمال أعمال المدقق الداخلي	11	
0,154	0,258	استخدام عمل الخبير	12	
0,015	0,427*	درجة ارتباط الإصدار الثالث بالمعايير الجزائرية للتدقيق		
0,003	0,508**	وثائق التدقيق	13	الإصدار الرابع
0,000	0,730**	العناصر المقنعة اعتبارات خاصة	14	
0,009	0,455**	السير في التدقيق	15	
0,042	0,362*	تدقيق التقديرات المحاسبية	16	
0,000	0,617**	درجة ارتباط الإصدار الرابع بالمعايير الجزائرية للتدقيق		

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).*

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (2-03) تحليل معاملات الارتباط لأبعاد الدراسة بالمحور الذي تنتمي إليه، والتي تعبر عن تمثيل جيد للاستبيان، كون معامل الارتباط فيها محصور بين 0,258 و 0,778 وعند مستوى معنوية 0,154، مما يعني أن جميع مجالات الاستبيان دالة إحصائياً، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة لما وضعت قياسه.

بالنسبة لفقرات واقع تطبيق المعايير الدولية للتدقيق:

الجدول رقم (2-4): يوضح الصدق الداخلي لفقرات المتغير المستقل حسب الأنماط السلوكية اتجاه حماية البيئة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (2-04) تحليل معاملات الارتباط في العبارات الستة المدروسة في SPSS لعينة من مدققي الحسابات، والملاحظ أن أغلبية العبارات تعكس المحور الذي تنتمي إليه كون معامل الارتباط يفوق في أغليته تجاوز 50 في المائة وعند مستوى معنوي 0.0001، مما يعني أنها دالة إحصائياً وبذلك تعتبر العبارات التي تعكس عبارات المتغير المستقل نظام SPSS صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- الصدق البنائي لمجالات الدراسة: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق

الأداة، الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2- 5) : يوضح معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستهانة والدرجة الكلية لاستيبان

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
المعايير الجزائرية للتدقيق	0,567**	0,001
المعايير الدولية للتدقيق	0,933**	0,000

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).*

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

يشير الجدول رقم (2-5) معاملات الارتباط لمختلف أبعاد الدراسة بالمحور الذي تنتمي إليه، والتي تعبر عن تمثيل جيد للاستبيان، كون معامل الارتباط فيها محصور بين 0,567 و 0,933 وعند مستوى معنوية 0.0001، مما يعني أن جميع مجالات الاستبيان دالة إحصائياً، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

- ثبات أداة الاستبيان :

يقيس الثبات مدى استقرار أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان وعدم تناقضها، وتم قياسها بمعامل الثبات الداخلي ألفا كرونباخ، والذي يعتبر أحد أهم وسائل قياس الثبات الداخلي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6) : يوضح ثبات استمارة الاستبيان حسب معامل "ألفا

كرونباخ"

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	نسبة ألفا كرونباخ %
40	-0,186	18.6- %

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج Spss

يلاحظ من الجدول رقم (2-6) أن معامل الثبات الكلي لجميع محاور الدراسة بلغ 0, 186 وهذا يعني أنه، إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس عينة الدراسة، فإن ما نسبته 18, 6 % سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى، وتعد هذه القيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي، وبالتالي النسبة جد مقبولة لأغراض التحليل.

- إعتدالية توزيع بيانات أداة الاستبيان (اختبار التوزيع الطبيعي) :

تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov لاختبار ما إذا كانت البيانات الخاضعة للتحليل تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

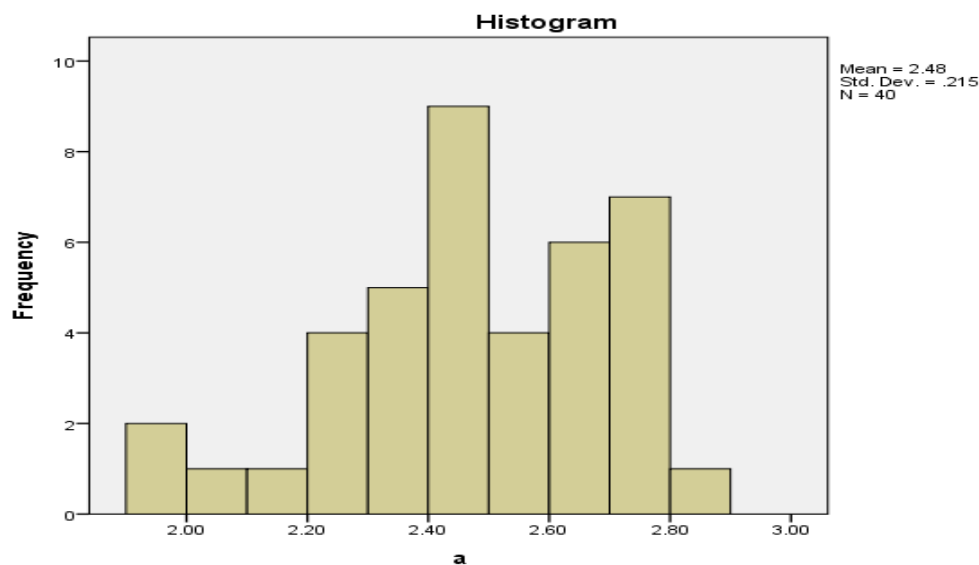
الجدول (2-7) : يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov^a)

Kolmogorov-Smirnov ^a			المحاور
إحصائية	درجة الحرية	الدالة	
.091	40	.200*	جميع فقرات الاستبيان

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 22

يتضح من الجدول أن الدلالة الإحصائية (Sig.) لجميع محاور الدراسة المتضمنة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المحاور المدروسة يتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يتم استخدام الاختبارات العلمية للإجابة على فرضيات الدراسة، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2-1) : شكل يوضح توزيع بيانات الدراسة



المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

المطلب الثالث - الأساليب المستخدمة في التحليل

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، والتي كانت على النحو التالي:

الفرع الأول- الأدوات الإحصائية المستخدمة : تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية من أجل القيام بدراسة وتحليل أجوبة عينة الدراسة حول واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائية وتوافقها مع المعايير الدولية، لعينة من مدقي الحسابات، وتشمل الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث ما يلي:

أولاً- التكرارات والنسب المئوية : تم استخدام التكرارات لمعرفة القيم التي يأخذها المتغير الإحصائي المدروس واستعمال النسب المئوية لتحليل وتلخيص وصف الصفات المتعلقة بالجانب الشخصي لأفراد فئات عينة الدراسة.

ثانياً- المتوسط الحسابي المرجح : يعد المتوسط الحسابي من أهم الأدوات الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية بحيث يكون اتجاه هذه النزعة المركزية إيجابياً، إذا تعدى الوسط الحسابي نقطة المنتصف، وقد اعتمدت على استخدام هذا المقياس بهدف تحديد تمركز قيم الوسط الحسابي حول فقرات الدراسة، وبحسب مقياس ليكارت ثلاثي الأبعاد (غير موافق، محايد، موافق) .

ثالثاً- الانحراف المعياري : يعد الانحراف المعياري من بين مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تمركز قيم المتوسط الحسابي لفقرات الاستبيان، وقد استخدمت هذا المقياس بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة ومحاور الاستبيان.

رابعاً- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) : تم استخدام هذا التحليل لاختبار التباين في درجة تأثير معايير التدقيق الدولية على المعايير الجزائرية على الخصائص النوعية لمدققي الحسابات تبعاً للمصلحة التي يعمل بها المستقصى، وطبيعة نشاط الشركة والدرجة الوظيفية.

خامساً- اختبار التوزيع الطبيعي : يعد الانحراف المعياري من بين مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تمركز قيم المتوسط الحسابي لفقرات الاستبيان، وقد استخدمت هذا المقياس بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة ومحاور الاستبيان.

سادساً- نموذج الانحدار البسيط : يعد الانحراف المعياري من بين مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تمركز قيم المتوسط الحسابي لفقرات الاستبيان، وقد استخدمت هذا المقياس بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة الدراسة حول أسئلة ومحاور الاستبيان.

لتطبيق مختلف الأدوات الإحصائية المذكورة تم استخدام برنامج (Excel- v2007) لتبويب البيانات وترتيبها، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Spss-v20) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة.

الفرع الثاني - الطريقة المستخدمة في القياس :

تم الاعتماد على مقياس ليكارت (Likert) الثلاثي، المكون من ثلاثة درجات لتحديد درجة أهمية كل سؤال من أسئلة الاستبيان، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8) : يوضح مقياس ليكارت الثلاثي المعتمد في الدراسة

البيان	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة (الوزن)	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالب

بعد تحديد مختلف الدرجات المتعلقة بأسئلة الاستبيان يتم بعد ذلك تحديد الاتجاه العام للإجابات من خلال المتوسط الحسابي المرجح، وذلك بالنظر إلى مجال وقوعه، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9) : يوضح المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق
المتوسط	1,66-1	-1,66	3-2,34
المرجح		2,33	

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

سأحاول في هذا المبحث عرض نتائج دراسة الحالة (الاستبيان) التي قمت بها، وذلك من خلال وصف وتشخيص نظام المعلومات SPSS، وقياس أثره في تحسين جودة الخدمة المقدمة، من خلال اختبار صحة فرضيات الدراسة بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال تشخيص النظام، وكذلك تحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

من خلال هذا الفرع سأقوم بإعطاء صورة واضحة للأفراد المستجوبين وذلك من خلال تحليل الصفات الشخصية لهم للتعرف على بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بعينة الدراسة. وهذا انطلاقاً من تحليل الجزء الأول من قائمة الاستقصاء والتي تحوي المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المهنة، المركز الوظيفي. وفيما يلي عرض نتائج الدراسة:

أولاً - توزيع أفراد العينة حسب الجنس: يتضح لي من خلال الشكل أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وتظهر النتائج أن نسبة الإناث في العينة والتي تضم جميع مدققي الحسابات ورقلة والبالغ نسبتهم 3 في المائة، بينما نسبة الذكور في هذه الوكالات 29 في المائة، ويعد هذا المؤشراً طبيعياً كون عمل الوكالات يناسب فئة الإناث بنسبة أقل من الذكور لذا كانت نسبتهم متفاوتة في وكالات ورقلة المعنية بالدراسة، وهذا راجع إلى نظام التوقيت المعتمد في الوكالات وهو نظام التناوب، والشكل البياني يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الشكل رقم (2-2) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	Effecti	Pourcent	Pourcenta	Pourcenta
	fs	age	ge valide	ge cumuli
ذكر	29	90,6	90,6	90,6
أنثى	3	9,4	9,4	100,0
Valid Total	32	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

ثانيا - توزيع أفراد العينة حسب العمر : يتضح لنا من خلال الشكل (2-3) أن توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية، سجل أعلى نسبة له في المجال، ما بين 40 إلى أقل من 50 سنة، وذلك بنسبة قاربت 44 في المائة،

و يعد هذا مؤشرا ايجابيا، كون هذه الفئة ذات خبرة وهي قادرة على العطاء في العمل أكثر من غيرها، كما يدل ذلك على أن مدققي الحسابات قامت في العقد الأخير بعمليات توظيف، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى التغيير في الهيكل التنظيمي و استحداث مناصب جديدة على مستوى كل الوكالات ، وإحالة اغلبية العمال الى التقاعد .

الشكل رقم (2-3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

	Effects	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
30 سنة فأقل	4	12,5	12,5	12,5
أكثر من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	8	25,0	25,0	37,5
Valid e 50 سنة إلى أقل من 40 من	14	43,8	43,8	81,3
4,00	6	18,8	18,8	100,0
Total	32	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يبين الشكل السابق أن معظم الأفراد المستجوبين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 25 في المائة، ثم تليها نسبة 7518، في المائة وهي فئة الأفراد التي تتراوح أعمارهم من 50 سنة فأكثر، ثم تليها الفئة العمرية الأقل من 30 سنة بنسبة 12,5 في المائة.

ثالثاً- توزيع أفراد العينة حسب المنصب: يتضح لي أن توزيع أفراد العينة حسب المنصب، سجل أعلى نسبة له في مجال محافظ حسابات، وذلك بنسبة قاربت 35 في المائة، وبعد هذا مؤشرا ايجابيا، كون هذه الفئة ذات خبرة وهي قادرة على العطاء في العمل أكثر من غيرها.

الشكل رقم 2-4: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنصب

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
خبير محاسبي	9	28,1	28,1	28,1
محافظ حسابات	11	34,4	34,4	62,5
محاسب معتمد	8	25,0	25,0	87,5
أستاذ جامعي	4	12,5	12,5	100,0
Total	32	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

رابعاً - توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي : يتضح نسبة 40,625 في المائة من عينة الدراسة، هم حاصلين عل شهادات أخرى، ونسبة 25 في المائة حاصلين على شهادة ماستر، و حاصلين على شهادة ليسانس 21,875 في المائة من أفراد عينة الدراسة وأخيرا الحاصلين على شهادة الدكتوراه قدرت ب 12,5 في المئة.

إذ يعد هذا مؤشرا هاما على أن أفراد العينة في مجملهم لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبيان،وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في إجاباتهم ويرفع من درجة الاعتماد عليها في التحليل.

الشكل رقم 2-5: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ليسانس	7	21,9	21,9	21,9
ماستر	8	25,0	25,0	46,9
دكتوراه	4	12,5	12,5	59,4
شهادات أخرى	13	40,6	40,6	100,0
Total	32	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

من خلال الشكل يتضح لنا أن عدد الأشخاص ذو التدرج الجامعي هي الفئة الأكبر حيث بلغت نسبة 62,5 في المائة في حين أظهرت النتائج أن نسبة 30 في المائة هم الأفراد ذوي التكوين المتخصص بينما احتلت الفئة ذوي التعليم الأقل من الثانوي أقل نسبة نظرا لأهمية الموضوع وقدرت ب 7,5 في المائة.

خامسا- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية: يتضح لي أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم الخبرة في مجال مدققي الحسابات، الممتد أكثر من 5 سنوات الى أقل من 10 سنة بلغت نسبة 37,5 في المائة، إذ يعد هذا مؤشرا ايجابيا على أن أفراد العينة من ذوي الخبرات العالية نسبيا.

الشكل رقم 2-6 : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
5 سنوات فأقل	7	21,9	21,9	21,9
أكثر من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنة	12	37,5	37,5	59,4
Valid 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	9	28,1	28,1	87,5
من 15 سنة فأكثر	4	12,5	12,5	100,0
Total	32	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

من خلال التمثيل الموضح أعلاه يتضح لي أن نسبة الفئة التي تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات بأعلى نسبة قدرت بـ 37,5 في المائة، في حين عدد أفراد العينة البالغ نسبتهم 28,125 في المائة لهم خبرة ما بين 10 إلى أقل من 15 سنة، أما الذين تتجاوز خبرتهم 15 سنة فبلغت نسبتهم 12,5 في المائة، ويمكن القول أن عينة الدراسة تمتلك خبرة معتبرة في هذا المجال.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل واقع المعايير الجزائرية للتدقيق

الفرع: الأول منهج الدراسة.

بعد التطرق لصدق وثبات الاستبيان وكونها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة، سأتطرق إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها انطلاقاً من تحليل سلوك حماية البيئة، وأثر المحددات الاقتصادية على السلوك البيئي وعلى الأداء المالي، ثم التطرق إلى اختبار الفروقات في المؤسسات محل الدراسة.

سيتم التطرق إلى دراسة اتجاهات عينة الدراسة نحو مختلف أنماط سلوك حماية البيئة، حيث تم الاعتماد على أربع معايير كما هو موضح في الجدول الموالي:

أولاً - نتائج بعد الإصدار الأول

يتم دراسة بعد المستلزمات المادية استناداً إلى عدد العناصر الستة التي تتمثل في امتلاك المؤسسة أجهزة حديثة التي تتناسب مع عملية المعالجة كم توفر شبكة حاسوبية ذات كفاءة مع خاصية التخزين كبيرة، كما تمتاز بإظهار النتائج بشكل صحيح وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم 2-10: يوضح نتائج تحليل بعد الإصدار الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	إتفاق حول أحكام مهنة التدقيق	2,4792	0,40550	موافق
2	التأكيدات الخارجية	2,5000	0,45791	موافق
3	الأحداث اللاحقة	2,7500	0,35921	موافق
4	التصريحات الكتابية	2,4219	0,49366	موافق
	الإصدار الأول	2,5378	0,23531	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (2-10) من خلال الجدول السابق تظهر نتائج الدراسة المتعلقة ببعد اتفاق حول أحكام مهنة التدقيق المستخدمة بمؤسسات مدقي الحسابات الجزائر ورقلة، والتي تدل على أن هذا البعد وقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,53 وانحراف معياري قدره 0,23 ، وعليه يمكن الحكم المطلق أن المستلزمات المستخدمة بمؤسسة مدقي الحسابات الجزائر ورقلة مقبولة من وجهة نظر مستخدميها، والعنصر الأكثر قبول هو العنصر الثالث والمتضمن الأحداث اللاحقة التي تساعد بشكل كبير المستخدمين على النظام بمتوسط حسابي 2,75 وانحراف معياري 0,35 كما أن جميع العناصر المشكلة لهذا البعد يقارب متوسطها الحسابي 2.85 وبانحراف معياري أقل من 0.5 في كل الفقرات، وهذا ما يدل على القبول الجيد لهذا البعد من قبل مدقي الحسابات ورقلة .

ثانيا - نتائج بعد الإصدار الثاني.

يتم دراسة بعد البرمجيات اعتمادا على 9 عناصر والمتمثلة في دقة التحليل وتبادل المعلومات وتفي بكل احتياجات ومتطلبات المستخدمين وتتاسبه كذلك مع الشبكة الرقمية المستخدمة وهذا البعد يمتاز بخاصية التغير والتطور مع مراعاة عنصر امن وسلامة المعلومة وكانت النتائج كاتي:

الجدول رقم 2-11: يوضح نتائج تحليل بعد الإصدار الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تخطيط تدقيق الكشوفات المالية	2,5313	,50701	موافق
2	العناصر المقنعة	2,6563	,42951	موافق
3	مهام التدقيق الأولية	2,5938	,34635	موافق
4	تأسيس رأي وتقرير التدقيق	2,5313	,25201	موافق
	الإصدار الثاني	2,5781	,18170	موافق

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

يظهر الجدول رقم (2- 11) نتائج الدراسة المتعلقة بمؤسسات مدققي الحسابات ورقلة، والتي تدل على أن هذا البعد وقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,57 وانحراف معياري قدره 0,18 ، وعليه يمكن الحكم أنها مقبولة من وجهة نظر مستخدميها ، والعنصر الأكثر قبول هو العنصر الثاني والمتضمن العناصر المقنعة بمتوسط حسابي 2,65 وانحراف معياري 0,42 ، كما أن جميع العناصر المشكلة لهذا البعد يقارب متوسطها الحسابي 2.8 وبانحراف معياري أقل من 0.5 في كل الفقرات، وهذا ما يدل على القبول الجيد لهذا البعد من قبل ممدقي الحسابات ورقلة.

ثالثا - نتائج فقرات بعد الإصدار الثالث

اما في بعد الافراد يرجع تبنيه للعناصر 4 التالية منها الإجراءات التحليلية، واستمرارية الاستغلال، استعمال أعمال المدقق الخارجي واستخدام عمل الخبير، وفيما يلي النتائج:

الجدول رقم 2-12: يوضح نتائج تحليل بعد الإصدار الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	الإجراءات التحليلية	2,3750	0,50800	موافق
2	استمرارية الاستغلال	2,4531	0,44648	موافق
3	استعمال أعمال المدقق الداخلي	2,4219	0,49366	موافق

4	استخدام عمل الخبير	2,3906	0,39624	موافق
	الإصدار الثالث	2,4102	0,23597	موافق

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

يظهر الجدول رقم (2-12) نتائج الدراسة المتعلقة بالبعد، والتي تدل على أن هذا البعد وقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 412، وانحراف معياري قدره 0,23، وعليه يمكن الحكم أن البعد في مؤسسات مدققي الحسابات ورقلة مقبول من وجهة نظر المستخدمين، والعنصر الأكثر قبول هو العنصر الثاني بمتوسط حسابي 2,41 وانحراف معياري 0,23، كما أن جميع العناصر المشكلة لهذا البعد يقارب متوسطها الحسابي 2.7 وانحراف معياري يقارب 0.5 في كل الفقرات، وهذا ما يدل على القبول لهذا البعد من قبل مدققي الحسابات ورقلة.

رابعا - نتائج بعد الإصدار الرابع

يتم دراسة البعد استنادا الى اربعة عناصر والتي كانت على النحو التالي فهي لها خاصية التنسيق بين العمليات ومنع التكرار في المعلومات ولها القدرة على ايجاد الحلول المناسبة، ويتم تحديث هذا البعد بشكل مستمر، وفيما يلي نتائج:

الجدول رقم 2- 13: يوضح نتائج بعد الإصدار الرابع

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	وثائق التدقيق	2,3125	0,51977	محايد
2	العناصر المقنعة اعتبارات خاصة	2,3906	0,54970	موافق
3	السير في التدقيق	2,2500	0,42121	محايد
4	تدقيق التقديرات المحاسبية	2,3594	0,54231	موافق
	الإصدار الرابع	2,3281	0,26326	محايد

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

يظهر الجدول رقم (2-13) نتائج الدراسة المتعلقة بالبعد بمؤسسات مدققي الحسابات ورقلة، والتي تدل على أن هذا البعد وقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,32 وانحراف معياري قدره 0,26 وعليه يمكن الحكم أن البعد بمؤسسات مدققي الحسابات ورقلة مقبولة من وجهة نظر المستخدمين، والعنصر الأكثر قبول هو العنصر الثاني والمتضمن العناصر المقنعة اعتبارات خاصة بمتوسط حسابي 2,39 وانحراف معياري 0,54 كما أن جميع العناصر المشكلة لهذا البعد يقارب متوسطها

الحسابي 2.7 وياحرف معياري يقارب 0.5 في كل الفقرات، وهذا ما يدل على القبول لهذا البعد من قبل مدقي الحسابات ورقلة.

خامسا - نتائج أبعاد المحور الأول المعايير الجزائرية للتدقيق

وفي الاخير كانت دراسة تشمل جميع الابعاد المكونة لمحور واقع تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق وكانت النتائج كآتي:

الجدول رقم 2-14 : يوضح نتائج دراسة أبعاد المحور الأول المعايير الجزائرية للتدقيق

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	الإصدار الأول	2,5378	,23531	موافق
2	الإصدار الثاني	2,5781	,18170	موافق
3	الإصدار الثالث	2,4102	,23597	موافق
4	الإصدار الرابع	2,3281	,26326	محايد
	المعايير الجزائرية للتدقيق	2,4635	,10698	موافق

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

يظهر الجدول رقم (2-14) نتائج الدراسة المتعلقة بأبعاد المحور الأول بمؤسسات مدقي الحسابات ورقلة، والتي تدل على أن ابعاد المحور وقعت في درجة الموافقة

بمتوسط حسابي قدره 2,46 وانحراف معياري 0,10 ، وعليه يمكن الحكم على أن هذه الأبعاد المستخدمة في نظام SPSS ، بمؤسسات مدققي الحسابات، ورقلة مقبولة من وجهة نظر المستخدمين ، والبعد الثاني هو الأكثر قبول بمتوسط حسابي 2,57 وانحراف معياري 0,18 ، كما أن جميع الأبعاد المشكلة لهذا المحور يقارب متوسطها الحسابي 2.7 وبانحراف معياري اقل

من 0.5 ، وهذا ما يدل على القبول المطلق لهذا المحور من قبل مدققي الحسابات ورقلة.

سادسا - نتائج أبعاد المحور الثاني المعايير الدولية للتدقيق

وفي الاخير كانت دراسة تشمل جميع فقرات المحور الثاني وكانت النتائج كاتي:

الجدول رقم 2-15 : يوضح نتائج دراسة أبعاد المحور الثاني المعايير الدولية للتدقيق

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	المعايير الدولية للتدقيق تساعد على تحسين جودة المعلومات المالية	2,8750	0,33601	موافق
2	معايير التدقيق الدولية تساعد في تحسين أداء المدقق	2,6875	0,59229	موافق
3	معايير التدقيق الدولية تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المدققين بين الدول	2,8125	0,47093	موافق

4	الهدف الأول من اصدار معايير تدقيق دولية كان خلق بيئة دولية للتدقيق وليس بغرض تحسينه	2,5000	0,71842	موافق
5	المعايير الدولية للتدقيق تساعد مستخدمي تقرير المدقق على اتخاذ قرارات أحسن	2,8438	0,44789	موافق
6	معايير التدقيق الدولية تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المدققين بين الدول	2,9063	0,29614	موافق
	المعايير الدولية للتدقيق	2,8906	0,24542	موافق

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

يظهر الجدول رقم (2-15) نتائج الدراسة المتعلقة بأبعاد المحور الأول لواقع تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق بمؤسسات مدققي الحسابات ورقلة، والتي تدل على أن ابعاد المحور وقعت في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,89 وانحراف معياري 0,24 ، وعليه يمكن الحكم على أن هذه الابعاد المستخدمة في نظام SPSS، ورقلة مقبولة من وجهة نظر المستخدمين، والفقرة السادسة هي الأكثر قبول بمتوسط حسابي 2,90 وانحراف معياري 0,24 ، كما أن جميع الابعاد المشكلة لهذا المحور يقارب متوسطها الحسابي 2.7 وبانحراف معياري اقل من 0.5 ، وهذا ما يدل على القبول المطلق لهذا المحور من قبل مدققي الحسابات ورقلة.

الفرع الثاني: اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة اختلاف المعايير الجزائرية والمعايير الدولية للتدقيق

يتم في هذا الفرع اختبار الفرق في درجة اختلاف المعايير التدقيق الجزائرية والمعايير الدولية للتدقيق حسب مختلف مواقع مدقي الحسابات ورقلة.

أولاً- اختبار الفروق بين المعيارين حسب متغير الجنس:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تحليل الفروق في اختلاف درجة جودة متغير الجنس حسب موقع المدققين في مختلف المؤسسات ورقلة، ونتائج الدراسة في هذه الفروق تظهر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 2-16: يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب الجنس

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الأول	,716	30	,480
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثاني	1,063	30	,296
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثالث	-,366	30	,717
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الرابع	1,747	30	,091
المعايير الدولية للتدقيق	1,711	30	,097

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال الفرع السابق وللإجابة أكثر على فرضية الدراسة نسعى إلى اختبار الفروق من خلال اختبار T عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ على النحو التالي :

✓ H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة جودة متغير الجنس ترجع لموقع مدققي الحسابات.

✓ H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة جودة متغير الجنس ترجع لموقع مدققي الحسابات.

يبين الجدول رقم 2-16 أثر متغير موقع مدققي الحسابات عبر المكاتب الخلفية ومكاتب الاستقبال في درجة اختلاف جودة معايير التدقيق الجزائرية في المؤسسة محل الدراسة، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينتين المستقلتين عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، التي تبين بأن الفروق في درجة اختلاف جودة متغير الجنس غير دالة على جميع الأبعاد التي تتضمنها المعايير التدقيق الجزائرية، أي لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة اختلاف متغير الجنس ترجع للمتغير المدروس وعليه نقبل الفرضية H_0

ثانيا - اختبار الفروق بين المعيارين حسب متغير الفئة العمرية:

يتم التطرق في هذا العنصر إلى تحليل الفروق في درجة اختلاف الفئة العمرية حسب مختلف مؤسسات مدققي الحسابات ورقلة، ونتائج الدراسة في هذه الفروق تظهر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 2-17: يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب

الفئة العمرية

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الأول	,483	31	,697
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثاني	,161	31	,921
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثالث	,520	31	,672
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الرابع	,959	31	,426
المعايير الدولية للتدقيق	,361	31	,781

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-17 أثر متغير الفئة العمرية لمؤسسات مدققي الحسابات ورقلة في درجة اختلاف أبعاد الفئة العمرية المدروسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ كالتالي:

✓ H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف الفئة العمرية ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

✓ H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف الفئة العمرية ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

يبين الجدول أن قيم F غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع ابعاد الفئة العمرية وعليه نقبل فرضية العدم H_0 ، مما يعني أنه لا توجد فروق بين مؤسسات مدققي الحسابات بورقلة.

ثالثا - اختبار الفروق بين المعيارين حسب متغير المنصب:

يتم التطرق في هذا العنصر الى تحليل الفروق في درجة اختلاف متغير المنصب حسب مدققي الحسابات بورقلة، ونتائج الدراسة تظهر وغف الجدول التالي:

الجدول رقم 2- 18: اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب المنصب

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الأول	,622	31	,606
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثاني	,882	31	,462
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثالث	,598	31	,622
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الرابع	,240	31	,868
المعايير الدولية للتدقيق	,541	31	,658

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول إثر متغير المنصب لمدققي الحسابات بورقلة في درجة اختلاف المحور المدروس، من خلال النتائج بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

✓ H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف المنصب ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

✓ H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف المنصب ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

يبين الجدول ان قيم F غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى جميع الابعاد وعليه نقبل فرضية العدم H_0 , مما يعني بأنه لا توجد فروق بين مدققي الحسابات بورقلة.

رابعا - اختبار الفروق بين المعيارين حسب متغير المؤهل العلمي:

حسب مختلف مدققي الحسابات يتم التطرق في هذا العنصر الى تحليل الفروق في درجة اختلاف متغير المؤهل العلمي ونتائج الدراسة في هذه الفروق تظهر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 2-19 : يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات بين المعيارين حسب المؤهل العلمي

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدالة الإحصائية
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الأول	1,362	31	,275
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثاني	1,027	31	,396
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثالث	1,798	31	,170
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الرابع	,813	31	,498
المعايير الدولية للتدقيق	,569	31	,640

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2-18 أثر متغير المؤهل العلمي في درجة اختلاف أبعاد المحور المدروسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين الأحادي اتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

✓ H_0 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف المؤهل العلمي ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

✓ H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف المؤهل العلمي ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى المحور وعليه نقبل فرضية العدم H_0 مما يعني بأنه لا توجد فروق بين مؤسسات مدققي الحسابات.

خامسا - اختبار الفروق بين المعيارين حسب متغير الخبرة المهنية:

يتم التطرق في هذا العنصر الى تحليل الفروق في درجة اختلاف الخبرة المهنية لمدقي الحسابات، ونتائج الدراسة في هذه الفروق تظهر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 2-20 : يوضح اختبار الفروق بين المعيارين حسب الخبرة المهنية

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الأول	,715	31	,551
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثاني	,653	31	,588
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الثالث	,891	31	,458
المعايير الجزائرية للتدقيق الإصدار الرابع	3,987	31	,017
المعايير الدولية للتدقيق	,631	31	,601

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم 2- 20 أثر متغير الخبرة المهنية في درجة اختلاف أبعاد المحور المدروسة، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين الأحادي اتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) كالتالي:

✓ H_0 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف الخبرة المهنية ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

✓ H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف الخبرة المهنية ترجع لمؤسسات مدققي الحسابات.

يبين الجدول أن قيم F غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على مستوى المحور وعليه نقبل فرضية العدم H_0 مما يعني بأنه لا توجد فروق بين مؤسسات مدققي الحسابات.

أما على مستوى العناصر الفرعية فإن قيم F جاءت دالة إحصائياً في الإصدار الرابع للمعايير الجزائرية للتدقيق، وللتوضيح أكثر نستعين بالجدول التالي:

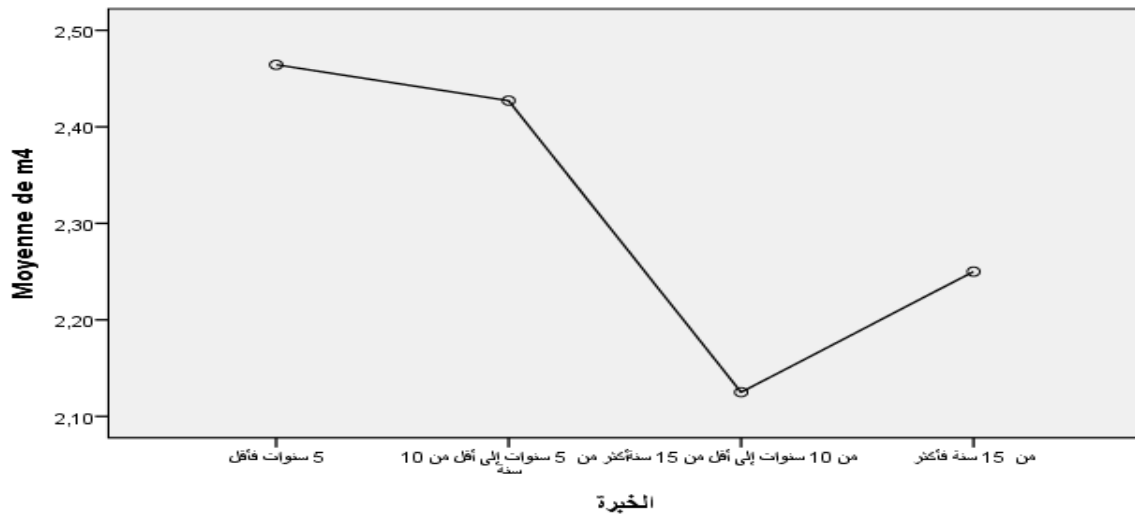
الجدول رقم (3- 21) : المقارنة البعدية بين المعيارين حسب الخبرة المهنية

العناصر	Variable dépendante	الفئات العمرية	الدلالة الإحصائية
الإصدار الرابع للمعايير الجزائرية للتدقيق	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	5 سنوات فأقل	,007
		أكثر من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنة	,006

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (3-21) أنه تم تسجيل عناصر فرعية دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، فالخبرة المهنية من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة يختلف واقع الإصدار الرابع للمعايير الجزائرية للتدقيق فيها، عن الفئتين من 5 سنوات إلى أقل وأكثر من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنة لصالح الفئتين الأخيرتين، كون المتوسط الحسابي في هاتين الفئتين أكبر من الفئة من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة حسب ما يظهره الشكل أدناه، مما يعني أن الفئتين ترى أن واقع تطبيق الإصدار الرابع أكثر من الفئة من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة.

الشكل رقم 2.7: المتوسط الحسابي الإصدار الرابع للمعايير الجزائرية للتدقيق حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

خلاصة الفصل:

حاولت في هذا الفصل إسقاط الدراسة الميدانية على مدقي الحسابات ورقلة، لمعالجة الإشكالية المطروحة في المقدمة وإدخال الفروض البديلة الى برنامج **SPSS** استخلص ان الدراسة التطبيقية والتي تمثلت في استمارة استبيان شملت عينة من المجتمع مكونة من 40 مفردة، متمثلين في أساتذة جامعيين من ذوي التخصص في المحاسبة والتدقيق ومحاسبين معتمدين وخبراء محاسبين ومحاسبين معتمدين، ومن خلال البرنامج قمت بعرض العينة المدروسة والتي بينت تمركز وجهات النظر على موافق، اذ ان اغلب افراد العينة اجمعوا على اتفاق على ان هناك حاجة للمعايير والتي يجب توفرها حتى يتمكن المدقق من ابداء رأي فني محايد، كما اتفق على ان افراد عينة الدراسة على ان التدقيق في الجزائر يختلف عما هو معمول به دوليا، إلا أنه بإمكان الجزائر تحقيق التوافق مع الممارسات الدولية للمراجعة ولاحظت انه المعايير الجزائرية للتدقيق ممكنة التطبيق الى درجة كبيرة وهو ما فسره الاتجاه العام للمحور الأول، واما بخصوص الالتزام بها في تقاريرهم لم تبلغ نسبة مقبولة وهذا لوجود تنظيمات تغني المدققين الى انه اغلبية عينة الدراسة كانت آرائهم متمركزة وهذا يدل على الدراية التامة بالمعايير.

خاتمة

بعد قيامي بمعالجة إشكالية الدراسة والمتمثلة في واقع تطبيق المعايير الجزائرية وتوافقها مع المعايير الدولية ؟ ونظرا للحاجة التي قابلت التوسع الاقتصادي وعوامل الاستثمار الحديثة، فكان لا بد من اصدار الجزائر لمعايير التدقيق والتي تعني بتحقيق توحيد في جانب التدقيق، وتطوير واقع المهنة في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الى أي مدى يمكن تطبيق معايير التدقيق الجزائرية من قبل المدققين من جهة، والحصول على اراء المهنيين والأكاديميين حول واقع المهنة من جهة أخرى.

وتمت هذه العملية من خلال تقسيم الدراسة الى فصلين وتم الوصول من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية الى انه يوجد فروقات قليلة بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية وانه المعايير الجزائرية للتدقيق مطبقة على ارض الواقع.

ومن خلال ما سبق يمكن اختبار الفرضيات:

1. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

المعايير الجزائرية للتدقيق متوافقة جزئيا مع نظيرتها الدولية الدولية ومن خلال النتائج المتوصل لها في الفصل الأول بأنه توجد فروق بينهما وعليه اثبات صحة الفرضية.

الفرضية الثانية:

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) حول وجود

الحاجة لمعايير التدقيق الجزائرية، والتي تتدرج تحتها فرضيتان فرعيتان هما:

• توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) حول

وجود الحاجة لمعايير التدقيق الجزائرية بالنسبة لمتغير الوظيفة. ومن

خلال نتائج المحور الأول للاستبيان والذي ينفي الفرض الصفري وثبت الفرض البديل.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($0.05 \geq \alpha$) حول وجود الحاجة لمعايير التدقيق الجزائية بالنسبة لمتغير الخبرة، ومن خلال نتائج المحور الأول للاستبيان والذي ينفي الفرض البديل وثبت الفرض الصفري.

الفرضية الثالثة:

والتي تقضي بأنه:

- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، حول مدى التزام المدققين بمعايير التدقيق الجزائية في تقاريرهم بالنسبة لمتغير الوظيفة، وتتفرع عنها فرضية واحدة هي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، حول مدى التزام المدققين بمعايير التدقيق الجزائية في تقاريرهم بالنسبة لمتغير الوظيفة، ومن خلال الاستبيان تبين انه فرضية صحيحة.

الفرضية الرابعة:

التي كانت على السياق التالي:

- ✓ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، حول احتياج المعايير الجزائية للتدقيق للتطوير والتحسين.

والتي تندرج تحتها فرضيتان فرعيتان وهما:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) حول احتياج المعايير التدقيق الجزائية للتطوير والتحسين يعزى لمتغير المؤهل

العلمي، ومن خلال التحليل الاحصائي تبين صدق الفرضية ومنه اثبات الفرض البديل.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($0.05 \geq \alpha$) حول وجود احتياج المعايير التدقيق الجزائرية للتطوير والتحسين يعزى لمتغير الوظيفة، ومن خلال التحليل الاحصائي تبين عدم صحة الفرضية ومنه اثبات الفرض الصفري.

2. نتائج الدراسة:

- انه يمكن تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في البيئة الجزائرية.
- بالرغم من التوافق بين المعايير الجزائرية للتدقيق والدولية الا انه ممارسة التدقيق في الجزائر تختلف عن الممارسة وفق المعايير الدولية وهذا راجع الى عدم وجود إمكانيات التي تساعد على تطبيقها.
- من الأفضل تكييف المعايير الجزائرية للتدقيق مع المعايير الدولية مع الرفع من القدرات المهنية للمدققين من خلال تكوينهم في هذا المجال.
- يجب رقمنة التدقيق في الجزائر، لأنه جميع الدول أصبحت نتعامل وفق التدقيق الالكتروني الذي يعتبر كأداة مساعدة على تقليل الفروقات بين ممارسات التدقيق.
- لا يعد ارتباط معايير التدقيق الجزائرية بالمعايير الدولية عائق في تطبيق هذه المعايير، لأنه معايير التدقيق الجزائرية مستوحاة من نظيرتها الدولية ويمكن للمدقق الاطلاع عليها.

3 . التوصيات:

- ✓ القيام بتكوين مستمر للمهنيين حول المعايير الجزائرية للتدقيق لتسهيل تطبيقها.

✓ يستوجب اصدار معايير التدقيق الجزائرية وفق ترتيب الذي تصدر به المعايير الدولية للتدقيق.

✓ يستحسن اصدار معايير المعايير الجزائرية للتدقيق في شكل قوانين والتي تلزم تطبيقها من قبل المدققين.

✓ من الأفضل اصدار معايير التدقيق الجزائرية بلغة مفهومة حتى نتجنب مخاطر التطبيق الخاطئ لها.

4. أفاق البحث:

وفي ختام هذه الدراسة وبعد الوصول إلى النتائج السابقة للبحث، فتحت أفاقا جديدة للدراسة والتي يمكن معالجتها مستقبلا لمواصلة البحث على سبيل المثال في المجالات التالية:

1- هل تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق يزيد من اهتمام أصحاب المصالح بتقرير المدقق ؟

2. - هل التدقيق في الجزائر يحتاج الى التطوير لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال ؟

3 - قياس أثر تبني المعايير التدقيق الجزائرية على وجود التقارير المالية ؟

قائمة المراجع

- 1 . خيرة زقيب، يزد تفرات، التدقيق المحاسبي والمالي وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية والدولية، ألفا للوثائق، 2023، ط 1، ص 58.18.93
- 2 . لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الجزائر، page bleau، 2012، ص 24
- 3 . محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، كتاب المراجعة وتدقيق الحسابات، الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 02 2003 ص 37.38
- 4 . بن قارة ايمان، مطبوعة بيداغوجية في مقياس معايير المراجعة الدولي، جامعة باجي مختار، عنابة 2021 2022 ص 7
- 5 . عائشة حياة، واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق، ملتقى وطني يوم 19 نوفمبر 2002، جامعة قسنطينة
- 6 . دكتور سعود كايد، كتاب تدقيق الحسابات، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2012، ص 20
- 7 . الدكتورة زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 137 138
- 8 . مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01 ديسمبر 2017 ص 428 429
- 9 . ملتقى علمي وطني، واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2018
- 10 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخة في 02 فيفري 2011، العدد 07 ص 11 12

المادة 04 03، المرسوم التنفيذي رقم 26 11 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد

تشكيلة الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته

المادة 14 51 من القانون 01 10 المنظم للمهن، ص 9 6

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية

التخصص : محاسبة وتدقيق

المستوى : ثانية ماستر

استمارة استبيان

السيدات والسادة

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق المرسومة بعنوان: " واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتوافقها مع المعايير الدولية " دراسة حالة عينة من مدققي الحسابات . ورقلة .

نرجوا منكم أن تسهموا في هذا البحث العلمي من خلال إجاباتكم على أسئلة الاستبيان وهذا بقرأة العبارات ووضع إشارة (X) بما ترونه مناسباً، وستحظى إجاباتكم بالسرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية، مشكورين مسبقاً على حسن تعاونكم وجزاكم الله خيراً.

تحت إشراف

من إعداد الطالب:

الأستاذ:

. بوختالة سمير

. زعطوط عز الدين

قائمة الملاحق

اسم المعيار	الرقم	الفقرة	غير موافق	محايد	موافق

الموسم الجامعي: 2025/ 2024

القسم الأول : المعلومات الشخصية

الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

سنة 50 سنة إلى أقل من 40 ☐ من 40 إلى أقل من 30 سنة فأقل ☐ أكثر ☐
من 30 العمر :

المنصب : ☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐
☐ أستاذ جامعي

المؤهل العلمي : ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐
☐ شهادات أخرى

قائمة الملاحق

سنوات 10 سنة إلى أقل من 5 سنوات فأقل  أكثر من 5 الخبرة : 

سنة فأكثر 15 سنة  من 15 سنوات إلى أقل من 10 من 

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: واقع تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق

			تسعى إلى معرفة وتدوين الشروط المسبقة لمهنة التدقيق	01	
			تعرف كل ما يتعلق بمهنة التدقيق وكيفية التعامل مع تعديل أحكام المهمة الأساسية	02	إتفاق حول أحكام مهنة التدقيق
			تطبيق معيار إتفاق حول أحكام مهنة التدقيق في مهنة التدقيق الموكلة لكم	03	
			تدرك الجهات المعنية بتقديم التأكيدات والأدلة المثبتة وكيفية التعامل معها	04	
			تطبيق معيار التأكيدات الخارجية في مهنة التدقيق الموكلة لكم	05	التأكيدات الخارجية

قائمة الملاحق

			تعرف كافة الأحداث اللاحقة وتعرف كيفية التعامل معها	06	الأحداث اللاحقة
			تطبيق معيار الأحداث اللاحقة في مهنة التدقيق الموكلة لكم	07	
			تطالب بتصريحات كتابية من المسيرين المعنيين وتعرف كيفية التعامل معها	08	التصريحات الكتابية
			تطبيق معيار التصريحات الكتابية في مهنة التدقيق الموكلة لكم	09	

ثانيا : بالنسبة للمعايير الجزائرية المتعلقة بالإصدار الثاني

			تخطيط لعملية التدقيق	10	تخطيط
			تطبيق معيار تخطيط تدقيق الكشوفات المالية في مهنة التدقيق الموكلة لكم	11	تدقيق الكشوفات المالية
			تعرف كيفية الحصول على العناصر المقنعة وكيفية التعامل معها	12	العناصر المقنعة
			تطبيق معيار العناصر المقنعة في مهنة التدقيق الموكلة لكم	13	
			تعرف الأرصدة الافتتاحية والطرق المحاسبية المطبقة وتطلع على تقرير المدقق السابق	14	مهام التدقيق الأولية
			تطبيق معيار الأرصدة الافتتاحية في مهنة التدقيق الموكلة لكم	15	
			تستطيع تأسيس رأي صريح حول الكشوفات المالية المدققة	16	تأسيس رأي وتقرير التدقيق
			تقوم بإعداد تقرير كتابي وفق نموذج متعارف عليه	17	
			تطبيق معيار تأسيس رأي حول الكشوفات المالية في مهنة التدقيق الموكلة لكم	18	

ثالثا : بالنسبة للمعايير الجزائرية للتدقيق المتعلقة بالإصدار الثالث

			تعرف استعمال الإجراءات التحليلية	19	الإجراءات التحليلية
			تطبيق معيار الإجراءات التحليلية في مهنة التدقيق الموكلة لكم	20	
			تدرك تحقيق فرضية استمرار النشاط من طرف الإدارة	21	استمرارية الاستغلال
			تطبيق معيار استمرارية الاستغلال في مهنة التدقيق الموكلة لكم	22	
			تحسن استعمال أعمال المدققين الداخليين	23	استعمال أعمال المدقق الداخلي
			تطبيق معيار استعمال أعمال المدققين الداخليين في مهنة التدقيق الموكلة لكم	24	
			تعرف كيف تستعمل عمل خبير	25	استخدام عمل الخبير
			تطبيق معيار استخدام أعمال خبير في مهنة التدقيق الموكلة لكم	26	

رابعاً: بالنسبة للمعايير الجزائرية للتدقيق المتعلقة بالإصدار الرابع

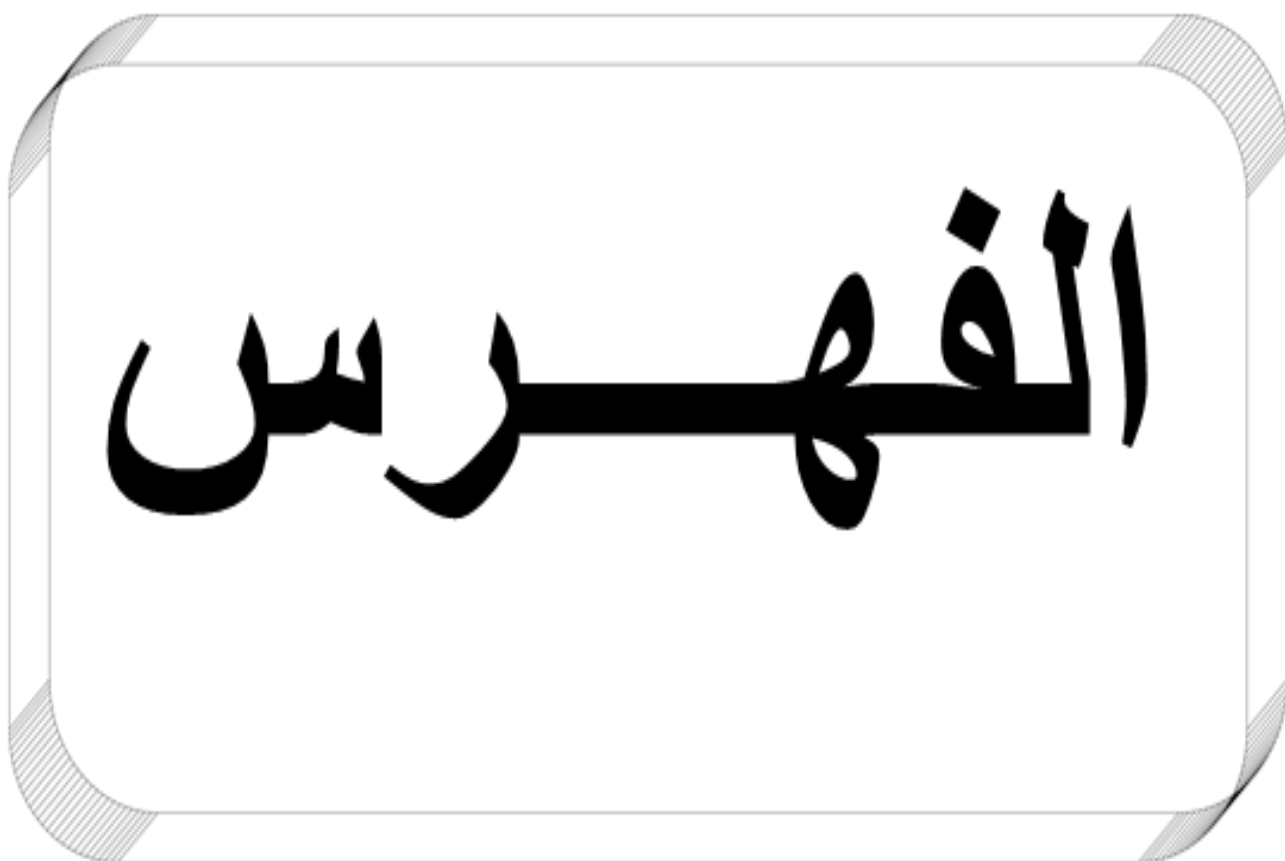
		تعرف الحصول على الوثائق وتستطيع المحافظة عليها وتحسن استخدامها	27	وثائق
		تطبيق معيار وثائق التدقيق في مهنة التدقيق الموكلة لكم	28	التدقيق
		تعرف العناصر المقنعة المتعلقة بالمخزونات وقضايا المنازعات ومعلومات عن قطاع النشاط	29	العناصر المقنعة
		تطبيق معيار العناصر المقنعة اعتبارات خاصة في مهنة التدقيق الموكلة لكم	30	اعتبارات خاصة
		تعرف اختيار العينات التي تساعد على الحصول على أدلة إثبات	31	السير في التدقيق
		تطبيق معيار السير في التدقيق في مهنة التدقيق الموكلة لكم	32	
		تعرف جمع العناصر المقنعة للتحقق من التقديرات المحاسبية	33	تدقيق التقديرات
		تطبيق معيار تدقيق التقديرات المحاسبية في مهنة التدقيق الموكلة لكم	34	التقديرات المحاسبية

المحور الثاني: المعايير الدولية للتدقيق

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	المعايير الدولية للتدقيق تساعد على تحسين			

قائمة الملاحق

			جودة المعلومات المالية	
			معايير التدقيق الدولية تساعد في تحسين أداء المدقق	02
			معايير التدقيق الدولية تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المدققين بين الدول	03
			الهدف الأول من اصدار معايير تدقيق دولية كان خلق بيئة دولية للتدقيق وليس بغرض تحسينه	04
			المعايير الدولية للتدقيق تساعد مستخدمي تقرير المدقق على اتخاذ قرارات أحسن	05
			معايير التدقيق الدولية تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المدققين بين الدول	06



الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمعايير التدقيق الدولية
09	المطلب الأول: ماهية معايير التدقيق الدولية
09	الفرع الأول: مفهوم معايير التدقيق الدولية
11	الفرع الثاني: معايير التدقيق الدولية وأهم خصائصها
14	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول معايير التدقيق الجزائرية.

قائمة الملاحق

14	الفرع الأول: تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر
20	الفرع الثاني: إصدارات وأسباب معايير التدقيق الجزائرية
26	المطلب الثالث: معايير التدقيق الجزائرية والدولية
26	الفرع الأول: الفرق بين المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية للتدقيق
27	الفرع الثاني: المعايير الجزائرية للتدقيق ونظيرتها من المعايير الدولية
28	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)
28	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
30	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية
36	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
36	الفرع الأول: منهج الدراسة
37	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

قائمة الملاحق

37	الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.
38	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
38	الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة.
39	الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.
47	المطلب الثالث - الأساليب المستخدمة في التحليل
47	الفرع الأول - الأدوات الإحصائية المستخدمة
48	الفرع الثاني - الطريقة المستخدمة في القياس :
49	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
49	المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
55	المطلب الثاني: دراسة وتحليل واقع المعايير الجزائرية للتدقيق
55	الفرع الأول: منهج الدراسة
63	الفرع الثاني: اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة اختلاف المعايير الجزائرية والمعايير الدولية للتدقيق
72	خلاصة الفصل الثاني
74	الخاتمة

قائمة الملاحق

79	المراجع .
81	الملاحق